جامعـة المنصــورة
كليـــة التربية
–

مبدأ الإتاحة التعليمية وحق التعليم للفئات المهمشة في ظل سيطرة التعلم عن بُعد "دراسة تحليلية نقدية"

إعـداد
د/ شيماء احمد عبد القادر بهنسى
مدرس أصول التربية
كلية التربية- جامعة الإسكندرية

مجـــلة كلـــية التربية – جامعـــة المنصـــورة
العدد ١١٥ – يوليو ٢٠٢١
مبدأ الإتاحة التعليمية وحق التعليم للفئات المهمشة في ظل سيطرة التعلم عن بُعد "دراسة تحليلية نقدية"

د/ شيماء احمد عبد القادر بهنسى
مدرس أصول التربية
كلية التربية- جامعة الإسكندرية

المستخلص:

هدف البحث إلى تحليل مفهوم الإتاحة التعليمية، والأبعاد الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، والثقافية التي اكتسبها هذا المفهوم في ظل سيطرة التعلم عن بعد، وكذا تحليل مفهوم الحق في التعليم، والمقاصد والغايات التعليمية التي تكسبه أبعاده الإنسانية، والكشف عن أدوات وآليات التعلم عن بعد التي يمكن الإعتماد عليها في إتاحة فرص تعليمية حقيقية لكل صاحب حق فيه، موضحًا أهم المزايا والتحديات التي تواجه المجتمع، وخاصة الفئات المهمشة نتيجة الاعتماد على أسلوب التعلم عن بعد، وكذا نقد الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية للفئات المهمشة جراء سيطرة هذا النمط من التعلم، والتأثيرات والانعكاسات التربوية المجتمعية المترتبة على ذلك.

واستخدم البحث المنهج الوصفي النقدي، وتوصل البحث إلى: طرح مجموعة من المقومات والمتطلبات الأساسية اللازمة لتعظيم فرص الإتاحة التعليمية للفئات المهمشة في ظل سيطرة فكر وآليات التعلم عن بُعد، وكان من أبرزها: ضرورة التكامل بين أسلوب التعلم عن بعد، والاسلوب التعليمي التقليدي المدرسي، وتدعيم الارتباط بين مفهوم الإتاحة التعليمية والعديد من المفاهيم الأخرى مثل: العدالة الاجتماعية، والجودة، والتعلم المستمر، وكذا توجيه كافة الجهود الرسمية وغير الرسمية، ومشاركة المؤسسات التعليمية النظامية، وغير النظامية لتوفير فرص تعليمية تعويضية غير تقليدية لصالح الفئات المهمشة؛ تضمن لهم حقهم الشرعي الإنساني في التعليم في ظل سيطرة التعلم عن بعد.

الكلمات المفتاحية: الإتاحة، الحق في التعليم، التعلم عن بعد، التهميش، الفئات المهمشة، العدالة الاجتماعية، التعليم المستمر، الجودة التعليمية.

Abstract:

The aim of the research is to analyze the concept of educational access, and the social, political, economic, and cultural dimensions that this concept has acquired under the control of distance learning, as well as analyzing the concept of the right to education, educational purposes and goals that gain it its human dimensions, and the disclosure of distance learning tools and mechanisms that It can be relied upon to provide real educational opportunities for each right holder, explaining the most important advantages and challenges facing society, especially marginalized groups as a result of relying on the distance learning method, as well

as criticism of the social, economic and educational conditions of marginalized groups as a result of the dominance of this mode of learning, and the educational effects and repercussions societal implications.

The research used the descriptive-critical approach, and the research concluded: presenting a set of components and basic requirements necessary to maximize educational access opportunities for marginalized groups under the control of distance learning thought and mechanisms, the most prominent of which were: the need to integrate the distance learning method, the traditional school educational method, and support The link between the concept of educational access and many other concepts such as: social justice, quality, and continuous learning, as well as directing all formal and informal efforts, and the participation of formal and informal educational institutions to provide non-traditional compensatory educational opportunities for marginalized groups; It guarantees them their legitimate human right to education under the control of distance learning.

Keywords: access, right to education, distance learning, marginalization, marginalized groups, social justice, continuing education, educational quality.

المقدمة:

لعل من الأمور التي باتت موضع اتفاق بين المجتمعات البشرية كافة، على اختلاف توجهاتها السياسية وتفاوتاتها الثقافية ومقدراتها الاقتصادية، هو الإيمان بحق الفرد – كل فرد من أبناء المجتمع – في التعليم وبمسئولية المجتمع عن إتاحة فرصه أمام أبناء المجتمع كافة، طالما كانت لدى الفرد الرغبة في الحصول على هذه الفرصة، ويمتلك القدرة على الإفادة منها في تطوير ذاته، وتنمية معارفه، وصقل مهاراته.

وهكذا فقد صار الحق في التعليم حق أساسي لكل فرد من أفراد المجتمع، والنظر إلى هذا الحق كونه سابق ومؤسس لغيره من حقوق الإنسان الأخرى، ويترتب عليه تحقيق الإشباع الآمن والحقيقي للحاجات الإنسانية على إطلاقها، مما يمكن معه القول بأن المجتمعات أضحت تتعامل مع الحق في التعليم باعتباره مرادفاً للحق في الحياة، كونه السبيل الوحيد والآمن أمام الأفراد لتحقيق طموحاتها، كذا كونه الأداة الفاعلة في تمكين الفرد من الخروج من دائرة التهميش بكل أشكاله.

ومن ثم فإن إتاحة فرص التعليم عالي الجودة، لجميع الأفراد، بصفة عامة وللفئات المحرومة والمهمشة على وجه الخصوص، يمثل أحد أهم أولويات السياسات التعليمية الرشيدة، وبعداً مهماً من أبعاد أية استراتيجية تستهدف الإصلاح المجتمعي، وركيزة أساسية للتنمية البشرية بمفهومها العميق والشامل (عبد الحي، ٢٠٢٠، ص ٢٠٥٦).

وانطلاقاً من الإيمان بمفهوم الحق في التعليم وزيوعه بين المجتمعات البشرية كافة، وترسيخاً لمبدأ الإتاحة التعليمية كآلية دستورية تضمن التوزيع العادل لهذا الحق بين أبناء المجتمع الواحد، فقد شرعت المجتمعات لدمج هذا المبدأ في دساتيرها، وسن التشريعات المنظمة للتطبيق الموضوعي له في نظمها التعليمية. وفي هذا الشأن فقد حرص المجتمع المصري على دمج هذا المبدأ في جميع الدساتير المصرية التي صدرت منذ منتصف القرن العشرين الماضي حتى الآن (دستور ١٩٥٦ – دستور ١٩٧١ – دستور ٢٠١٤)، على أن الدستور المصري في نسخته الأخيرة الصادرة عام ٢٠١٤ قد تميز عما سبقه من دساتير كونه تضمن الجمع بين مفهوم الإتاحة التعليمية والتأكيد على مبدأ جودة التعليم، وتمديد فترة إلزاميته وضمان إلتزام الدولة بمجانيته حتى نهاية المرحلة الثانوية، فضلاً عن تحديد نسبة ٤% من الناتج القومي الإجمالي للإنفاق على التعليم.

وفي نفس السياق عقدت العديد من المؤتمرات علي سبيل المثال لا الحصر المؤتمر الدولي السابع، بعنوان "التعليم في مطلع الألفية الثالثة – الجودة – الإتاحة – التعلم مدى الحياة" الذي عقد في ١٥-١٦ يوليو ٢٠٠٩ بمعهد الدراسات التربوية، جامعه القاهرة، والمؤتمر العلمي الثامن (الدولي الرابع) لكلية التربية جامعة المنوفية بعنوان "تربية الفئات المهمشة في المجتمعات العربية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة – الفرص والتحديات" الذي عقد في سبتمبر ٢٠١٨، حيث استهدفت هذه المؤتمرات تحليل لجملة المظاهر التي تشير إلى خلل في تحقيق الإتاحة التعليمية وغياب مبدأ تكافؤ الفرص، وتزايد حرمان واستبعاد وإقصاء وتهميش فئات معينة في المجتمع، وكيفية العمل المستمر على دمجهم في التعليم باعتبارهم ثورة وقوة بشرية يمكن أن تسهم في نهضة الأمم، وفي نفس الإطار جاءت رؤية مصر ٢٠٣٠ (استراتيجية التنمية المستدامة، ٢٠١٦، ص ٨٨) لتجسد مبدأ الإتاحة التعليمية في الهدف الخاص بمحور التعليم وهو: "إتاحة التعليم والتدريب للجميع بجودة عالية دون التمييز، وفي إطار نظام مؤسسي وكفء وعادل ومستدام ومرن".

ويمتد الحديث هنا إلى الفئات المهمشة، من منطلق أن هذه الفئة المحرومة اجتماعيًا واقتصاديًا، وثقافيًا، وتعليميًا يمكن أن تكون نقمة على المجتمع، وسببا في تعطيل مسيرته، ويمكن أن تصبح قوة بشرية لها دور في تقدم المجتمع إذا أحسن توظيف ما لديها من قدرات وإمكانيات، ولن يتم ذلك إلا من خلال إتاحة الفرص التعليمية الملائمة لهم للاستفادة من الخدمة التعليمية المقدمة (العطار؛ مرسي، ٢٠١٨، ص ١٥٤)، وتتضمن تلك الفئات الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة، والموهوبين، وأطفال الشوارع، وأطفال بلا مأوي، والأطفال العاملين، والمشردين، اللاجئين، والفقراء، وغير الملتحقين بالمدرسة والمتسربين والأميين، وغيرهم من المحرومين من كافة حقوقهم

(سليم، ٢٠١٨، ص ١٠٧)، وعليه فإن معاناة الفئات المهمشة من إقصاء واستبعاد وحرمان في كل مجالات الحياة جعلها تعاني من الظلم الاجتماعي ويُعد العمل على إنصاف تلك الفئات الأشد فقرًا وقهرًا من خلال التعليم هي البداية لتحقيق دولة العدل الاجتماعي (المهدي، ٢٠١٨، ص ١٢٩)، الأمر الذي جعل سيادة السلام الاجتماعي والتماسك الاجتماعي بين أبناء الدولة من المعايير الهامة الحاكمة لتقدم الأمم؛ وهذا لم يتحقق إلا من خلال إتاحة الفرص التعليمية المتساوية لجميع المواطنين وعدم تهميش أى فئة من فئات المجتمع، والدعم المستمر لجميع فئات المجتمع للاندماج والتفاعل والمشاركة في كل خطط التنمية (ربيع، ٢٠٠٩، ص ٩٣٩) ومن ثم فإن الخطر المنتظر الذي قد يهدد أمن المجتمع واستقراره ويعوق قدرته في إنجاز خططه التنموية هو: استمرار تفاقم أعداد المهمشين وتعدد صورهم وخصائصهم، مما يلزم الدولة بتوفير الفرص التربوية والتعليمية الجيدة للفئات المهمشة في المجتمع المصري.

ومع ظهور أزمة كورونا العالمية والضرورة الملحة للإنتقال المفاجئ إلى التعلم عن بعد، وظهور أنماط تعليمية جديدة فيما يطلق عليه التعليم الإلكتروني أو الرقمي، رصد تقرير اليونسكو للتعليم لعام ٢٠٢٠ تحت عنوان "التعليم الشامل للجميع: الجميع بلا استثناء" تفاقمًا في حالات الإقصاء، والتهميش التعليمي خلال أزمة تفشي جائحة كوفيد-١٩ ، والإغلاق التام للمدارس، والتحول إلى التعلم عن بعد؛ حيث لم تتمكن ٤٠٪ من البلدان ذات الدخل المنخفض والدخل المتوسط الأدنى من دعم المتعلّمين المحرومين خلال فترة الإغلاق المؤقتة التي خاضتها المدارس، وزيادة الاعتماد على أدوات التعلم عن بعد، ونتج عن ذلك تعرض 258 مليون طفل وشاب للإقصاء الكلي عن التعليم بسبب الفقر (اليونسكو، ٢٠٢٠، ص ٦١)، كما أشارت دراسة غنايم (٢٠٢٠، ص ٨١) إلى كثرة المخاوف جراء الاعتماد على أدوات التعلم عن بعد، متمثلة في زيادة التفاوت الطبقي بين السكان، وزيادة حرمان بعض الطبقات من الفرصة التعليمية، وانعدام المساواة في النظم التعليمية خاصة للفقراء الذين لا يملكون الإمكانيات المادية للتفاعل والدمج مع أدوات التعلم عن بعد، وبالمثل أكدت عديد من الدراسات (عبد الحي ، ٢٠٢٠، ص ٢٠٥٦؛ القواق،٢٠٢١، ص ٧٥؛ عبدالقادر، ٢٠٢١، ص ٤؛ رمضان، ٢٠٢٠، ص ١٥٣٥؛ قناوي، ٢٠٢٠، ص ٢٣٦) على زيادة حدة المخاطر المترتبة على الضرورة المُلحة للجوء إلى صيغ التعلم عن بعد بجميع تطبيقاتها وأنماطها، المتمثلة في تفاقم أعداد المهمشين تعليميًا، وتعدد وتنوع خصائصهم، وظهور أنماط جديدة من التهميش نتيجة الفجوة الرقمية بين من يملكون أدوات التعلم عن بعد، وقادرون على التعامل معها، ومن لا يملكون تلك الأدوات، وغير قادرون على التعامل

معها، وظهور مصطلح" اللامساواة الإفتراضية" والذي نتج عنه زيادة عزل واستبعاد وتهميش الفئات الفقيرة، وهو ما تنبأت به دراسة "بينر" (Bynner,et al,2008, p.12) عند الاعتماد على أدوات التعلم عن بعد، من شدة المخاطر الناتجة عن الفجوة الرقمية، والأمية الرقمية وانعدام الكفاءة الرقمية متمثلة في زيادة نسبة التهميش والاستبعاد الاجتماعي والتعليمي لطبقات معينة في المجتمع ، وبالمثل دراسة "سانتويو" (Santoyo,2003, p. 7) على أن "الفجوة الرقمية ليست قضية تكنولوجية فحسب بل قضية ترتبط بالتنمية البشرية، كما أن تحقيق الإتاحة التعليمية في ظل التعليم الرقمي يتطلب تحقيق المساواة الاجتماعية والاقتصادية بين جميع فئات المجتمع".

وعليه بات جليًا أنه في ظل التحديات الجديدة التي فرضها سيطرة أدوات التعلم عن بعد والاتجاه نحو التعلم الرقمي؛ يكتسب مفهوم الإتاحة التعليمية، ومفهوم الحق في التعليم أبعاداً نوعية جديدة، تجعلهما يختلفان، من حيث المعنى والمبنى، عن ذات المفهومين الذين سادا، ولم يزلا، ذلك أنه إذا كانت الظواهر المتواترة تشير، في وضوح، إلى أن الحياة الهامشية، في ظل سيطرة أدوات التعلم عن بعد، هي حياة المحرومين معرفياً، فإن الظواهر ذاتها تشير إلى أنه في إطار مجتمع أبرز خصائصه التشابك والتعقد، اللا يقين واللا تحدد، يصبح المحرومون من تعليم عالي الجودة، محرومون من أهم مقومات الحياة الإنسانية، ومن ثم يصبح الحق في التعليم مرادفاً حقيقياً لحق الحياة، كما يكتسب مفهوم الإتاحة التعليمية أبعاداً اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية، ويرتبط تحقيقه بتوفير الرعاية والمساواة الاجتماعية، والعدالة الاجتماعية، خاصة للفئات المهمشة، حيث أصبح سيطرة أدوات التعلم عن بعد يهدد وبشدة فرص الإتاحة التعليمية لتلك الفئات المهمشة في المجتمع، فإذا كانت تلك الفئات تعاني من الحرمان من كافة حقوقها خاصة الحق في التعليم ، والظلم المجتمعي في إطار النظم التعليمية التقليدية، فاشتد الأمر سوءا وزادت تلك الفئات استبعادًا، وتهميشًا في ظل الإعتماد على أدوات التعلم عن بعد، لعدم إمتلاكهم أدواته، وعدم إتاحتها لهم، مما جعل نقد الوضع القائم للفئات المهمشة في ظل سيطرة وتنامي التعلم عن بُعد؛ ومحاولة تحقيق الإتاحة التعليمية لتلك الفئات، والحفاظ على حقهم الإنساني الشرعي في التعليم قضية في غاية الأهمية تستدعي التحليل، والنقد، وهو ما تتناوله الدراسة الحالية.

مشكلة البحث وتساؤلاته:

يُعد التعليم حقًا إنسانيًا أصيل لجميع فئات المجتمع تكفله التشريعات الدولية والدساتير الوطنية، فهو مرادف للحق في الحياة، ويمثل أحد أهم آليات الفئات المهمشة الاقل حظًا، والأشد فقرًا للهروب من دائرة الفقر والتهميش بكافة أشكاله.

والفئات المهمشة كانت، ولازالت موجودة في كل المجتمعات الإنسانية مهما كانت تقدمها، فهم جزءُ لا يتجزأ من نسيج المجتمع لا ينبغي إهماله أو إقصاءه، كما تعد تلك الفئات إما نقمة أو قوة بشرية وفق لما يُتاح لها من فرص تعليمية متميزة وجيدة تساعد في تكوينهم ودمجهم في خطط التنمية المختلفة، وفى إطار محاولة الدولة المصرية لدمج هذه الفئة في جميع خطط التنمية التي تنشدها، وتحقيقًا لأهداف رؤية مصر ٢٠٣٠ الخاصة بإتاحة التعليم الجيد لكل فئات المجتمع دون تمييز، وجهت اهتمامات الدولة للوصول إلى هذه الفئات، ومحاولة حماية حقوقهم خاصة الحق في التعليم في ظل النظم التعليمية التقليدية، إلا أنهم مازالوا يعانون من الحرمان والاستبعاد(الطنطاوي، ٢٠١٢، ص ٢٣).

وفي ظل جائحة كورونا العالمية، والإغلاق التام للمدارس، وسيطرة أدوات التعلم عن بعد، واتجاه الدولة نحو التعلم الرقمي زاد الأمر سوءًا، وحرمانًا، حيث تفاقم أعداد المهمشين تعليميًا، وتعددت صورهم، وفئاتهم، وبلغ عدد المهمشين تعليميًا 258 مليون طفل وشاب تم إقصاءهم كليًا عن التعليم بسبب الفقر، والأوضاع المجتمعية السيئة الغير مواتية للتعلم عن بعد، كما لم تتمكن ٤٠٪ من البلدان ذات الدخل المنخفض والدخل المتوسط الأدنى من دعم المتعلّمين المحرومين خلال فترة الإغلاق المؤقتة التي خاضتها المدارس، والاعتماد على أدوات التعلم عن بعد(اليونسكو، ٢٠٢٠)، مما أدى إلى اتساع الفجوة الاقتصادية، والاجتماعية والتعليمية بل والرقمية أيضًا وزيادة حرمان واستبعاد تلك الفئات من كافة حقوقهم خاصة حقهم الشرعي في التعليم، ومن ثم بات من الضروري البحث تحليلًا ونقدًا في الأوضاع المجتمعية، والتعليمية لتلك الفئات المهمشة في ظل سيطرة أدوات التعلم عن بعد، وتحليل أهم التأثيرات، والانعكاسات المترتبة على سيطرة فكر وآليات التعلم عن بعد على حق الفئات المهمشة في التعليم.

وهو ما أكدت عليه العديد من الدراسات منها:

دراسة سليم (٢٠١٨) وهدفت تشخيص واقع إتاحة الفرص التعليمية للفئات المهمشة من ذوي الاحتياجات الخاصة بمراحل التعليم قبل الجامعي بمحافظة الشرقية، ووضع خريطة تعليمية لتوفير فرص تعليمية جادة وحقيقية لتلك الفئات، وخلصت الدراسة إلى قلة الوعي بأهمية هذه الفئة، وضرورة توفير الرعاية لها بما يحقق تقدم، ونهضة المجتمع، ووجود خلل كبير في توفير الفرص التعليمية لهم، وتفاوت واضح في إتاحة الفرص التعليمية لهم، كما جاءت دراسة عثمان (٢٠١٨) تستهدف تحليل متطلبات تطبيق التعليم الشامل لتمكين بعض الفئات المهمشة في مصر، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة توافر عدة متطلبات لدمج وتفاعل الفئات المهمشة منها: متطلبات تشريعية

قانونيـة، وأخـرى متطلبـات تعليميـة تتعلـق بالبيئـة التعليميـة، الإدارة المدرسـية، وتأهيـل المعلمـين، والمناهج الدراسية، وبالمثل استهدفت دراسة على (٢٠١٩) تحليل مفهوم الفئات المهمشة، ومظاهر التهمـيش وأنواعـه، وتحليـل مخـاطر التهمـيش التعليمـي، توصـلت الدراسـة إلـى عـدم كفايـة الجهـد الحكومي في مواجهة ظاهرة التهميش بصورها المختلفة، وطرحت الدراسة تصور مقترح لتربية الفئات المهمشة في ضوء الاتجاهات الحديثة، كما أوضحت أن المؤسسات التعليمية في البيئات الفقيرة وليست العشوائية فقط تفتقد إلى الأدوات التكنولوجية اللازمة للتفاعل مع المستحدثات والتقنيات التكنولوجية، بالإضافة إلى قلة الوعي بأهمية التقنيات التكنولوجية في التعلم عن بعد، كما أوضحت دراسة رضوان وآخرون (٢٠٢٠) ضرورة تحقيق التعليم الأمثل والأكمل لكل فئات المجتمع بما فيهم الفئات المهمشة وتوصلت الدراسة إلى عدم تحقيق العدل التربوي لكافة فئات المجتمع نتيجة إهمال الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للفئات المهمشة، وبالمثل جاءت دراسة عبد الحي (٢٠٢٠) لتحليل جملة العوامل المؤدية إلى التهميش في المجتمع المصري، والكشف عن المخاطر الاجتماعية والتعليمية لزيادة الفئات المهمشة، وتوصلت الدراسة إلى تحليل بعض الاتجاهات الدولية الحديثة لتوفير فرص تعليمية للفئات المهمشة وكيفية الاستفادة منها في مصر، كما أوضحت دراسة غنايم (٢٠٢٠) الآثار التعليمية المترتبة على أزمة كورونا وزيادة الاعتماد على التعلم عن بُعد، متمثلة في انعدام المساواة في الوصول للفرصة التعليمية، وتقوية التفاوت الطبقي، حيث أستطاع أبناء الطبقة الغنية الاستفادة من الخدمة التعلمية عن بعد، بينما حُرم منها أبناء الطبقات الفقيرة، مما تسبب في المزيد من الخسائر في رأس المال البشري، وتقليص الفرص الاقتصادية، وزيادة فئة المهمشين تعليميًا، وتم وضع سيناريوهات للمستقبل لكيفية إتاحة فرص تعليمية للفئات المهمشة في ظل أزمة كورونا، وبالمثل أشارت دراسة الدهشان (٢٠٢٠) إلى أن: من أبرز التحديات الناتجة عن الاعتماد على التعلم عن بُعد هو زيادة التفاوت الطبقي بين السكان، وحرمان أبناء الطبقة الفقيرة من الخدمة التعليمية، وفي نفس السياق أكدت دراسة الجوري (٢٠٢١) على أن: زيادة الاعتماد على التعلم عن بُعد له مميزات، ومخاطر أبرزها عدم تحقيق العدالة الاجتماعية بين فئات المجتمع المختلفة، وإعادة توليد التفاوتات الطبقية في المجتمع، وتوصلت إلى ضرورة اقتران المنظور السياسي، والاقتصادي، والثقافي مع المنظور التربوي لعلاج التفاوتات الطبقية التي زادت حدتها مع انتشار التعلم عن بُعد، ودراسة قناوي (٢٠٢٠) التي تناولت أزمة كورونا، التعليم عن بعد، آثارها بين الواقع والمستقبل، والتحديات والفرص التي قدمتها، وتوصلت إلى أن أبرز التحديات التعليمية التي واجهتها الدول جراء

جائحة كورونا، والاتجاه إلى التعليم عن بعد زيادة نسبة المهمشين، وزيادة استبعادهم وإقصاءهم تعليميا.

ومن جملة الدراسات السابقة نجد أن سيطرة أدوات التعلم عن بعد قد زادت من تهديد حقوق الفئات المهمشة خاصة الحق في التعليم، وأوجدت فجوة رقمية أدت إلى إتساع التفاوتات الطبقية بين فئات وطبقات المجتمع، وزيادة استبعاد وإقصاء الفئات المهمشة من التعليم، وهو ما يدعونا للقيام بدراسة علمية تتناول تحليلًا فلسفيًا لمبدأ الإتاحة التعليمية، ومفهوم الحق في التعليم، وتحليل لطبيعة الفئات المهمشة، وأبرز خصائص أفرادها الاجتماعية، وخلفياتهم الثقافية والتعليمية، مستوياتهم الاقتصادية، وكذا تشخيص التأثيرات، والانعكاسات المترتبة على سيطرة فكر وآليات التعلم عن بعد، ومن ثم طرح منطلقات، ومقومات ينبغي الأخذ بها لتعظيم فرص الإتاحة التعليمية للفئات المهمشة كحق إنساني أصيل لتلك الفئات.

ويمكن توضيح مشكلة الدراسة في الأسئلة التالية:

- ما المقصود بمبدأ الإتاحة التعليمية؟ وما الأسس الفكرية التي ينهض عليها هذا المبدأ؟
- ما المقصود بمفهوم الحق في التعليم؟ وما المقاصد والغايات التعليمية التي تكسبه أبعاده الإنسانية؟
- ما المقصود بالفئات المهمشة؟ وما أبرز خصائصهم الاجتماعية، وخلفياتهم الثقافية والتعليمية في ظل سيطرة التعلم عن بعد؟
- ما الأدوات، والآليات التي يمكن الإعتماد عليها في إتاحة فرص تعليمية حقيقية بأسلوب التعلم عن بعد، لكل صاحب حق فيه؟
- ما تأثيرات، وانعكاسات سيطرة فكر وآليات أسلوب التعلم عن بُعد على إتاحة حق التعليم، كحق إنساني، للفئات المهمشة؟
- ما مرئيات الدراسة لتعظيم فرص الإتاحة التعليمية للفئات المهمشة في ظل سيطرة فكر وآليات التعلم عن بُعد؟

أهداف البحث:

يهدف البحث الحالي إلى ما يلي:

– تحليل الأبعاد الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، والثقافية الجديدة التي اكتسبها مفهوم الإتاحة التعليمية نتيجة سيطرة أدوات التعلم عن بعد.

- تحليل مفهوم الحق في التعليم، وضمان حماية هذا الحق لكل فئات المجتمع؛ خاصة الفئات المهمشة في ظل سيطرة التعلم عن بعد.
- الكشف عن أدوات وآليات التعلم عن بعد التي يمكن الإعتماد عليها في إتاحة فرص تعليمية حقيقية لكل صاحب حق فيه، وإبراز أهم المزايا والتحديات التي تواجه المجتمع، وخاصة الفئات المهمشة نتيجة الاعتماد على أسلوب التعلم عن بعد.
- نقد الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية للفئات المهمشة، والكشف عن أهم التأثيرات والانعكاسات التربوية المجتمعية على الأفراد والمجتمعات جراء سيطرة نمط التعلم عن بُعد.
- طرح مجموعة من المقومات والمتطلبات الأساسية التي ينبغي الأخذ بها لتعظيم فرص الإتاحة التعليمية للفئات المهمشة في ظل سيطرة فكر وآليات التعلم عن بُعد.

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث الحالي من تناول قضيتين تربويتين في غاية الأهمية وهي " مبدأ الإتاحة التعليمية"، و"حق التعليم للفئات المهمشة"، حيث تُمثل "الإتاحة التعليمية للفئات المهمشة" قضية تربوية اجتماعية مُلحة في ظل التغييرات المجتمعية الحادثة في الأونة الأخيرة على كافة الأصعدة، وخاصة في ظل تنامي نمط التعلم عن بُعد، كأحد مشاريع التطور التكنولوجي، والاتجاة الرقمي للدولة المصرية، والذي فتح المجال أمامه بسرعة أزمة كورونا، وتداعياتها، ويمكن تفصيل تلك الأهمية على النحو التالي:

- توجية اهتمام القيادات السياسية والتربوية إلى الفئات المهمشة، وتغير النظرة إليهم من كونهم عالة على المجتمع تعاني من جميع أشكال الحرمان والإهمال، والإقصاء إلى اعتبارهم ثروة، وقوة بشرية للمجتمعات لازمة لإحداث التقدم والرقي، والتنمية بكافة صورها، ولديهم حقوق ينبغي على الدولة حمايتها، خاصة الحق في التعليم.
- إبراز الانعكاسات التعليمية والاخلاقية الناتجة عن زيادة الفئات المهمشة في ظل سيطرة أدوات التعلم عن بُعد، يلفت انتباه المسئولين عن التعليم إلى المخاطر المجتمعية جراء تهميش تلك الفئات، واستبعادهم، وإقصاءهم من تهديد أمن المجتمع واستقراره، وإعاقة قدرته على النهضة والتقدم، وزيادة الهدر المادي والبشري الذي يُلقي بظلاله سلبًا على المستقبل، ومن ثم القيام بإجراءات محددة تستهدف الاستفادة من المعطيات التربوية الحديثة، والإمكانات التكنولوجية في توفير فرص تعليمية للفئات المهمشة، وتوسيع مدآها الجغرافي.

- تبني معنى جديد للإتاحة التعليمية، والحق في التعليم في ظل المتغيرات المجتمعية وسيطرة التعلم عن بُعد، قد يُسهم في تحقيق المساواة الاجتماعية، والاقتصادية للفئات المهمشة، وتمكنهم من حقهم في التعليم.
- الاهتمام بالفئات المهمشة ودمجهم في التعليم قد يسهم في تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع، فبتعليم تلك الفئات تتحقق التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، فلا يمثلون عالة على المجتمع بل يشاركه في نهضة المجتمع وتقدمه، لأنه لن تحدث التنمية الشاملة إلا بمشاركة كل فئات المجتمع دون أي تميز أو تفرقة.
- نقد الأوضاع المجتمعية، والتعليمية للفئات المهمشة، قد يسهم في تبني المسئولين، ومتخذي القرار اتجاهات ورؤى مستقبلية تعليمية جديدة تضمن لهم حماية فرصتهم في التعليم، ودمجهم في التعلم عن بُعد.
- طرح المقومات والمتطلبات اللازمة لإتاحة فرص تعليمية للفئات المهمشة تتلاءم مع طبيعة، وخصائص تلك الفئات، وتراعي طبيعة البيئات الذين يعيشون فيها، يُسهم بشكل كبير في تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية، والعدالة التربوية التي ننشدها.

مصطلحات البحث:

الإتاحة التعليمية في ظل سيطرة التعلم عن بعد:

ويُقصد بها في هذا البحث: "إعطاء كل فرد من أفراد المجتمع حقه في التعليم دون تمييز أو تفرقة، وتوفير فرص تعليمية متكافئة ومناسبة لكل فرد، يضمن من خلالها إكتساب القدرات والمهارات الحديثة التي يتطلبها العصر، وتعينه على الاندماج الفاعل مع مجتمعه، والتفاعل مع أقرانه في عمليات الإبداع المعرفي، والتكنولوجي إنتاجًا، واستخدمًا، وتوظيفًا، ومعالجة، وتخزينًا، كما تمثل أحد أهم معايير الحكم على جودة التعليم".

الفئات المهمشة:

ويُقصد بها في هذا البحث:" تلك الفئات المستضعفة، والأكثر احتياجًا والأولى بالتربية والرعاية، والذين يتم استبعادهم وإقصاءهم، وحرمانهم من كافة حقوقهم الإنسانية والمجتمعية، سواء كان الحرمان كلي، أو جزئي، أو لا يلبي احتياجاتهم، نتيجة لظروف اجتماعية واقتصادية لم يتمكنوا من مواجهتها، وأدت إلى عدم دمجهم في المجتمع".

التعلم عن بُعد:

ويقصد بـه فـي هذا البحث: " نمط تعلم غير تقليدي يعتمد على الوسائل التكنولوجية الحديثة، وتقنياتها، ويتخطى قيود الزمان، والمكان، مما يجعله يلعب دورًا حيويًا في تعظيم فرص الإتاحة التعليمية، وإتساع مدآها لكل مستحقيها من كل فئات المجتمع الذين لديهم الرغبة فى التعليم، والقدرة عليه؛ وساعد في انتشاره في الآونة الأخيرة تداعيات أزمة كورونا العالمية، والتوجه نحو التحول الرقمي للدولة المصرية

منهج البحث، وإجراءاته:

تقتضي طبيعة المشكلة، وأهدافها استخدام المنهج الوصفي النقدي، بما يتضمنه من أدوات للتحليل، والتفسير، والنقد، وذلك من خلال الإجراءات التالية:

- تحليل مفهوم الإتاحة التعليمية، والأسس الفكرية التي ينهض عليها في ظل سيطرة أدوات التعلم عن بعد.
- تحليل مفهوم الحق في التعليم، والمقاصد والغايات التعليمية التي تكسبه أبعاده الإنسانية في ظل سيطرة أدوات التعلم عن بُعد.
- تحليل طبيعة الفئات المهمشة، وأبرز خصائصها، وأنماطها في ظل التعلم عن بُعد، ونقد الأوضاع المجتمعية والتعليمية لتلك الفئات.
- تحديد الأدوات، والآليات التي يمكن الإعتماد عليها في إتاحة فرص تعليمية حقيقية بأسلوب التعلم عن بعد، لكل صاحب حق فيه.
- التحليل النقدي لأهم الانعكاسات التربوية المجتمعية الناتجة عن سيطرة نمط التعلم عن بُعد على إتاحة الفرص التعليمية للفئات المهمشة.
- طرح المقومات والمتطلبات اللازمة لتعظيم فرص الإتاحة التعليمية للفئات المهمشة في ظل سيطرة فكر وآليات التعلم عن بُعد.

ويتم ذلك على النحو التالي:

أولًا: مفهوم الإتاحة التعليمية في ظل سيطرة التعلم عن بعد:

يُعبر مفهوم الإتاحة التعليمية عن مسئولية الدولة والمجتمع في توفير الفرصة التعليمية المناسبة والكافية أمام كل فرد لديه الرغبة فى الحصول على الفرصة التعليمية، والقدرة على الإفادة من تلك الفرصة في تنمية ذاته، وتطوير معارفه، وصقل مهاراته، ويمكن تحليل مفهوم الإتاحة لغويًا وإصطلاحًا على النحو التالي:

يقصد بمفهوم "**الإتاحة**" لغويًا قدّرها له، وهيّأها، يسّرها له وجعلها في متناول يده، أي أتاحت له الظروف النجاح في مسعاه، وإتَاحَةُ الفُرْصَةِ: تَهْيِئُهَا (المعجم الوجيز، ٢٠٠١، ص ٧٩).

ويُشير اصطلاحًا مفهوم الإتاحة التعليمية إلى: " حصول طالب المعرفة في مؤسسات التعليم على حقه في التعليم بغض النظر عن فوارق عرقية، أو اقتصادية، أو اجتماعية، أو غير ذلك من صور التمييز والتفرقة باستثناء معيار الجدارة العلمية" (علي،٢٠١١، ص ٤٧)

وفي نفس السياق يوضح عمار (٢٠١١، ص ٩٩) في تعريفه للإتاحة التعليمية العلاقة بينه وبين المفاهيم الأخرى ذات الصلةمثل مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية، ومجانية التعليم؛ حيث عرفه بأنه: "تعبير دقيق عن فكرة تكافؤ الفرص التعليمية التي تعني المساواة بين جميع فئات المجتمع دون تمييز أو تفرقة، وتمثل مجانية التعليم أحد أهم الوسائل التي تتيح الفرص التعليمية لجميع فئات المجتمع على قدم المساواة"

كما تعرف الإتاحة التعليمية على أنها: "توفير الفرصة التعليمية للجميع بالمجان، ووصول الخدمة التعليمية إلى كافة الفئات المحرومة والمهمشة، أى محاولة التغلب على كافة الأسباب التي قد تقف عائق دون توفير فرصة تعليمية متميزة للشعوب والمجتمعات المحرومة من التعليم مثل الفقر، أو الهجرة، أو الأزمات الاقتصادية، وغيرها " (اليونيسف، ٢٠١٩، ص ١٢).

بتحليل ما سبق يتضح العلاقة القوية بين إتاحة فرص تعليمية جيدة منصفة شاملة لكل فئات المجتمع، وتحقيق التنمية المستدامة، حيث أصبحت إتاحة الفرص التعليمية لجميع فئات المجتمع بمثابة المخرج الوحيد من دائرة التهميش والاستبعاد الاجتماعي، والسبيل الصحيح لدمج جميع فئات المجتمع في عمليات التنمية بشتى صورها، وتحقيق العدالة الاجتماعية المنشود، ومن ثم فإن الحديث عن مفهوم الإتاحة التعليمية يتطلب بالضرورة التطرق للعديد من المفاهيم المتشابكة مثل الحق في التعليم، المساواة التعليمية، والعدالة التربوية، وتكافؤ الفرص التعليمية، ومجانية التعليم، نظرًا لما ينطوي عليه مفهوم الإتاحة التعليمية من مسئولية الدولة والمجتمع في التأكيد على الحق الأصيل للإنسان في التعليم، والعمل على توفير فرص تعليمية متنوعة إلى جميع أفراد المجتمع بما يتلاءم مع تنوعهم، وخاصة الفئات المهمشة، من منطلق أن التعليم هو السبيل الوحيد للتحرر من الفقر والتهميش والاستبعاد الاجتماعي، حيث أصبح النظر إلى المهمشين على أنهم المحرومين من الفرصة التعليمية التي بدورها أدت إلى حرمانهم من حقهم في العيش حياة إنسانية كريمة، وهو ما يؤكده "باولوفريري" (Hegar, 2012, p. 161) من العلاقة بين التعليم والتحرر من

التهميش الاجتماعي في قوله: "التعليم هو أداة لتحرير الإنسان من الجمود الفكري، والفقر، حيث يفرض القهر ثقافة الصمت، والاستبعاد الاجتماعي، ويفرض التعليم ثقافة التحرر، والاندماج في المجتمع".

وبتحليل ما يعاني منه النظام التعليمي في مصر؛ نلحظ بوضوح وجود فجوة كبيرة بين الضرورة الملحة لإتاحة الفرص التعليمية لجميع فئات المجتمع، وبين السبل المستخدمة لتحقيق تلك الإتاحة، وتحويله إلى واقع نعيشه، ومن هنا برزت الحاجة إلى التفكير في القضاء على هذه الفجوة، وذلك بتغيير النظرة إلى النظام التعليمي، واعتباره نظام مجتمعي كبير تتحكم فيه جميع قوى المجتمع السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وأن تطويره يتطلب تكاتف كل ميادين المجتمع، وإعادة النظر في الأولويات الاجتماعية التعليمية لصالح المهمشين والمحرومين.

وفي ظل سيطرة أدوات التعلم عن بُعد التي فرضت نفسها على الساحة التعليمية بقوة في الآونة الأخيرة، اكتسب مفهوم الإتاحة التعليمية أبعاداً نوعية جديدة تجعله يختلف من حيث المعنى والمبنى، عن المفهوم الذين سادا من قبل، حيث أصبحت الإتاحة التعليمية أكبر من كونها توفير مكان في المؤسسة التعليمية، بل اتسع المفهوم ليشمل الحق في الحصول على فرصة تعليمية عالية الجودة تتيح لصاحبه استمرارية التعلم وتسمح له بالتفاعل والاندماج المستمر مع المتغيرات المجتمعية، وتضمن له التميز والتفرد في المستقبل، **ويمكن تفصيل تلك الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتعليمية لمفهوم الإتاحة التعليمية فيما يلي:**

- **المساواة التعليمية:** حق المساواة بين جميع فئات المجتمع في الحصول على فرص تعليمية متكافئة، وهو يمثل حق إنساني مشروع، ومن ثم يصبح لزامًا على الدولة أن تتيح فرص تعليمية كافية ومناسبة لكافة فئات المجتمع (علي، ٢٠٠٥، ص ٥٤)

وفي ظل سيطرة فكر وآليات التعلم عن بعد، يمكن القول أن: "لا إتاحة تعليمية بدون تحقيق المساواة الاجتماعية والاقتصادية، التكنولوجية لجميع فئات المجتمع"، فلكي يحصل كل فرد راغب قادر على التعلم على فرصته التعليمية المتناسبة؛ ينبغي توفير الإمكانات التكنولوجية اللازمة لوصول الخدمة التعليمية إلى جميع فئات المجتمع، ومن ثم يتطلب ذلك توجيه أولويات الدولة وسياساتها الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية للعمل في صالح الفئات المهمشة الأكثر احتياجًا، وتوفير الأدوات اللازمة للتعلم عن بعد.

- **العدالة التربوية الاجتماعية:** أن مفهوم الإتاحة التعليمية في ظل سيطرة التعلم عن بعد لم يكتسب أهميته من خلال المساواة فقط، بل ينبغي النظر إلى مفهوم الإتاحة التعليمية على أنه مقدمة منطقية، وشرطًا لازمًا لتحقيق العدالة الاجتماعية المنشودة، حيث يتضح التزاوج بين ضروره إتاحة الفرص التعليمية لجميع فئات المجتمع، والمساواة في فرص العمل المتاحة، نتيجة الارتباط بين العمل والعلم والتعليم، وتحول الاقتصاد من اقتصاد السلع الإنتاجية إلى الاقتصاد المعرفي في مجتمع المعرفة، مما يضمن تحسين مستوى دخل الأفراد، ويعيد للتعليم دوره كوسيلة للإرتقاء الوظيفي، والحراك الاجتماعي. فإتاحة الفرص التعليمية الحقيقية لجميع فئات المجتمع؛ توفر لديهم فرص عمل حقيقية ومتنوعة كلًا على حسب مهاراته وقدراته.
- **مبدأ التعليم المستمر:** يرسخ مفهوم الإتاحة التعليمية ذلك المبدأ، من منطلق ضرورة قيام أي مجتمع – كل مجتمع – بتوفير آليات وأنماط جديدة ووسائل تعليمية مبتكرة تمكن جميع أفرادها دون تمييز من تحصيل التعليم فى كل زمان ومن أى مكان وليصبح مبدأ الإتاحة التعليمية للجميع واقعاً ملموساً، ويتضح هذا المبدأ جليًا حينما نواجه عديد من المتغيرات المعرفية والتكنولوجية المتسارعة والمتلاحقة؛ وما تفرزه من تحديات متجددة؛ كحاجة الفرد . كل فرد . للاندماج والتفاعل مع متغيرات وتحديات المجتمع، فيأتي الدور الحيوي لمبدأ الإتاحة التعليمية ليلبي تلك الحاجات المشروعة لكل فئات المجتمع، ويتغير بتغير تلك الحاجات واستجابة لها، وعليه يصبح مفهوم الإتاحة التعليمية مفهوم مرن متغير يختلف تبعًا لشكل ونوعية الفرص التعليمية التي ينبغي إتاحتها لأفراد المجتمع.
- **ضمان استمرارية الفرصة التعليمية:** قد ينطوي مفهوم الإتاحة التعليمية في ظل سيطرة أدوات التعلم عن بعد على ضمان استمرارية الفرصة التعليمية لجميع أفراد المجتمع، والعمل الجاد المستمر على تذليل أية معوقات من شأنها أن تحول بين الفرد، وحقه في الوصول إلى الفرص التعليمية الكافية والمناسبة له، الأمر الذي بات من الضروري تشخيص الواقع والوقوف على جملة التحديات المجتمعية التي قد تمنع الفئات المهمشة من الوصول لحقهم في التعليم وتوفير اساليب وطرق جديدة ومتنوعة لتلائم كل فرد وفق ظروفه الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية.
- **مبدأ الجودة التعليمية:** ويقصد به توفير فرص تعليمية جيدة متميزة لجميع فئات المجتمع دون تفرقة، بما يضمن تخريج نوعية متميزة من المتعلمين، لديهم القدرة على الإبداع التكنولوجي وإنتاج المعرفة، كما يرتبط تحقيق الجودة بضرورة تبني مداخل أكثر فعالية

ومرونة لإتاحة فرص تعليمية عديدة ومتنوعة تتلائم مع تنوع الظروف المجتمعية والاقتصادية لأفراد المجتمع، بما يُفضى ذلك إلى توسيع نطاق الإتاحة التعليمية والاستثمار الذكى لموارد وإمكانات التعليم المادية، والبشرية، وعدم تهميش أي فئة في المجتمع، أي ضرورة الجمع بين الإتاحة التعليمية، والجودة التعليمية، وألا نركز على الكم (توافر الأدوات التكنولوجية) في سبيل التضحية بالكيف (نوعية المادة التعليمية التي تقدم).

ومن جملة الأبعاد السابقة يمكن للبحث الحالي تبني مفهوم **الإتاحة التعليمية في ظل سيطرة أدوات التعلم عن بُعد** على النحو التالي:" إعطاء كل فرد من أفراد المجتمع حقه في التعليم دون تمييز أو تفرقة، وتوفير فرص تعليمية متكافئة جيدة ومناسبة لكل فرد، يضمن من خلالها إكتساب القدرات والمهارات الحديثة التي يتطلبها العصر، وتعينه على الاندماج الفاعل مع مجتمعه، والتفاعل مع أقرانه في عمليات الإبداع المعرفي، والتكنولوجي إنتاجًا، واستخدمًا، وتوظيفًا، ومعالجة، وتخزينًا".

وبالنظرة النقدية لسيطرة أدوات التعلم عن بعد في الأونة الأخيرة، نشأت حالة من عدم المساواة التعليمية؛ وغياب عدالة توزيع الفرص التعليمية بين جميع فئات المجتمع، فنجد الطلاب في المناطق الريفية الفقيرة والجغرافية النائية يفتقدون إلى الموارد المادية، والتقنية التي تساعدهم على التفاعل مع منظومة التعلم عن بُعد، ويتفق ذلك الرأي مع ما جاء في دراسة كلًا من"عبد القادر"(٢٠٢١، ص ١٠)؛ "القواق"(٢٠٢١، ص ٧٤) التي أشارتا إلى تفاقم مشكلة عدم الإتاحة التعليمية، واتساع الفجوة الطبقية بين فئات المجتمع نتيجة الإعتماد على أسلوب التعلم عن بعد.

كما انعكس إغلاق المدارس سلبًا على الفئات المهمشة أكثر من غيرها، وظهرت مشكلة يمكن أن نطلق عليها "عدم المساواة الاجتماعية في الوصول إلى المعرفة"، أو "انعدام الإنصاف في إتاحة الفرصة التعليمية"، نتيجة أن كثير من الآسر الفقيرة لا تستطيع توفير الخدمة التعليمية التكنولوجية لأبناءها، سواء من حيث الأجهزة التكنولوجية، أو الاتصال بشبكة الإنترنت، في حين يستطيع آخرون الوصول إلى الخدمة التعليمية التكنولوجية بسهولة، يتفق ذلك مع دراسة كلًا من "رمضان"(٢٠٢٠، ص ١٥٣٨)؛ "قناوي"(٢٠٢٠، ص ٢٣٧) التي أظهرتا بعض المخاطر المترتبة على استخدام نمط التعلم عن بعد من زيادة نسبة الهدر في رأس المال البشري، وتقليل الفرص التعليمية والاقتصادية أمام العديد من الفئات المجتمعية.

من ثم يصبح الإنصاف والعدالة في توزيع الفرص التعليمية في ظل الاعتماد على التعلم عن بُعد أكبر تحدى يواجه المجتمعات؛ خاصة المجتمعات النامية، نظرًا لكونه ليس فقط تحدي تقني، بقدر ما هو تحدي اجتماعي واقتصادي وسياسي وتعليمي، بيد أن العمل على إتاحة الفرص التعليمية المتكافئة والمناسبة في ظل سيطرة التعلم عن بعد لكل فئات المجتمع؛ خاصة الفئات المهمشة هو أكبر ضمان لحصول كل فرد على حقه الشرعي والإنساني في التعليم.

ثانيًا: مفهوم الحق في التعليم، ومقاصده الإنسانية في ظل سيطرة التعلم عن بعد:

التعليم ليس أمتياز أو منحة يتمتع بها بعض أفراد المجتمع دون غيرهم، بل هو أحد أهم حقوق الإنسان التي ينبغي على الدولة حمايته، وتوفيره لجميع فئات المجتمع وطبقاته دون تميز أو تفرقة، نظرًا لأن الحق في التعليم هو الوسيلة الأساسية والمقدمة المنطقية لإعمال باقي حقوق الإنسان،لأنه يُمكن أفراد المجتمع اقتصاديًا فيخرجهم من دائرة الفقر، والتهميش، ويُمكنهم اجتماعيًا فيشاركون ويندمجون بفاعلية في جميع أنشطة المجتمع، ومن ثم فإن التمتع بالحق في التعليم له دور كبير في بناء المجتمع؛ والذي من أبرز خصائصه أنه يتطور وينهض وينمو بالعلم والتعليم.

وعليه فإن يمثل الحق في التعليم مبدأ أساسي لتحقيق التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية، لكونه حق تمكيني يخرج الفئات المهمشة من دائرة التهميش والفقر، ووسيلة أساسية لتفعيل باقي الحقوق الإنسانية، والأداة الرئيسة لتطوير إمكانات الفرد، وتحقيق الرفاهية الاجتماعية لجميع أفراد المجتمع(العطار؛ مرسي، ٢٠١٨: ص ١٤٧).

وقد ربط (رضوان، ٢٠٢٠، ص ٥٠٠) مفهوم الحق في التعليم بمفهوم العدل التربوي، والاجتماعي، حيث يُعرف العدل التربوي بأنه: "إعطاء كل فرد – أيا كان وضعه الطبقي، أو جنسه، أو لونه، أو عقيدته، أو مذهبه، أو مركزه وموقعه الاجتماعي– حقه في السكن والمأوى والتعليم والعمل دون تمييز أومحاباة أو تفرقة بين المستحقين على نحو يسمح بتحقيق النمو الشامل لجوانب شخصية الفرد والمجتمع"، وعليه فإن يُعد مفهوم العدل التربوي أعم وأشمل من العدالة الاجتماعية، ويتحقق من خلال حماية حق الأفراد في التعليم، والمساواة في الحصول على الفرصة التعليمية.

وفي نفس السياق اشار عمار (٢٠٠٨، ص ٤١٢) إلى الارتباط بين مفهوم الحق في التعليم؛ ومفهوم الإتاحة التعليمية في قوله:" أن الإتاحة التعليمية ترتبط بمحورين أساسين هما: الحق، والعدل، حيث يمثل الحق في التعليم، والعدل في توزيع الفرص التعليمية للجميع حق إنساني

أصيل، لا يتم التنازل عنه أو التفاوض حوله أو انتزاعه، فهو حق يتمتع بها كافة البشر دون أي تمييز بسبب العرق، أو اللون، أو النوع الاجتماعي، أو الطبقة الاجتماعية".

وبتحليل ما سبق يتضح جليًا الارتباط المفاهيمي بين مبدأ الإتاحة التعليمية في الميدان التربوي، ومفهوم الحق في التعليم، حيث يعد مبدأ الحق في التعليم بمثابة النتيجة المنطقية الحتمية لمبدأ الإتاحة التعليمية، كما يعد إتاحة الفرص التعليمية المتكافئة الجيدة لجميع فئات المجتمع دون تميز أو تفرقة أحد أهم المؤشرات الحكم على تقدم المجتمعات الإنسانية، وحصول أفرادها على حقهم في التعليم.

وبالمثل ربطت المواثيق الدولية التي نادت بالحق في التعليم بين مفهوم الإتاحة التعليمية والحق في التعليم؛ ويمكن للباحثة تصنيفها إلى ما يلي:

- **المواثيق الدولية للحق في التعليم:**

فلقد كانت بداية التأكيد على التعليم كحق من حقوق الإنسان في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٨ في المادة ٢٦ التي تنص على أن : "التعليم حق أصيل من حقوق الإنسان، ويجب أن يستهدف التنمية المتكاملة لشخصية الإنسان، وأن يعزز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ويعزز التفاهم والتسامح بين جميع الأمم والفئات"، وتم التأكيد على هذا الحق في المادة ١٧ في "الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب"، والمبدأ السابع من "إعلان حقوق الطفل" الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٨٩ بشأن "تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية من خلال جعل التعليم مجاني وإلزامي للجميع دون تمييز أو تفرقة"، وفي عام ١٩٩٠ عقد "المؤتمر العالمي حول التربية للجميع" في "جومتيين" بتايلاند للتأكيد على الحق في التعليم، وتحسين جودة التعليم، وتحقيق التميز للجميع، والعمل على القضاء على كافة أشكال التفاوتات الطبقية العرقية، والجنسية، كما اعتمد المجتمع الدولي في ابريل عام ٢٠٠٠ إطار عمل داكار للتعليم للجميع، وحدد ستة أهداف يجب أن تكون قد حققت بحلول عام ٢٠١٥: توسيع وتحسين الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة – توفير التعليم الابتدائي الإلزامي المجاني للجميع – تعزيز التعلم والمهارات اللازمة للصغار والراشدين – تحسين مستويات محو الأمية للكبار – تحقيق المساواة بين الجنسين– تحسين كافة الجوانب النوعية للتعليم، وكذلك في عام ٢٠٠٠ اعتمدت الدول إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية والذي حدد ثماني أهداف إنمائية ألفية من أجل القضاء على الفقر في العالم لتحقق بحلول عام

٢٠١٥، حيث اختص هدفان منها بالتعليم هما: تحقيق وضمان مستوى تعليم ابتدائي مجاني للجميع، وتعزيز المساواة المجتمعية والتعليمية بين جميع أفراد المجتمع دون تميز أو تفرقة، وفي ٢٠١٦ تم اعتماد وثيقة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والتي تضمنت في الهدف الرابع لها" ضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع".

وبتحليل جملة المواثيق الدولية السابقة نجد التركيز على العلاقة القوية بين الحق في التعليم، وعديد من المفاهيم كالمساواة، والإنصاف، وعدم التميز، وتكافؤ الفرص؛ حيث جعل التعليم وحماية حق الأفراد في الحصول عليه هي الآلية الرئيسة لتحقيقهم، ومن أجل ذلك بذلت عديد من الجهود لتوفير المتطلبات الأساسية اللازمة لإتاحة التعليم في بيئات تربوية متنوعة بهدف دمج جميع فئات المجتمع في التعليم، وحصولهم على فرصتهم التعليمية، وقد أضافت قمة الألفية لسنة ٢٠٠٠ بعدًا متغيرًا في مجال حقوق الإنسان في التعليم، حيث ربطها بمبادئ التنمية المستدامة، في توجه الأساسي للقضاء على الفقر في كافة أنحاء العالم، ودور التعليم في تحقيق التنمية المستدامة عن طريق ضمان تعليم مجاني جيد منصف ومستمر للجميع، باعتبار التعليم والحصول علي فرصة تعليمية جيدة هى الآلية الرئيسة للانتشال من الفقر والتهميش، والضمان الوحيد لتحسين حياة الأفراد، واكتسابهم المهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة.

وفي ضوء ما سبق ترى الباحثة أن: لكي يكون **التعليم حقًا تمكينيًا لجميع فئات المجتمع، ويكتسب غايته ومقاصده الإنسانية ينبغي توافر عديد من المتطلبات الأساسية التي تشكل جوهر مفهوم الحق في التعليم وهم:**

- **توافر التعليم للجميع:** وذلك من خلال الحفاظ على مجانية التعليم، وجعل التعليم متاح للجميع دون تفرقة أو تمييز، ومن ثم تتحقق المساواة التعليمية والمجتمعية بين أفراد المجتمع.
- **إتاحة الفرصة التعليمية المناسبة والكافية والجيدة للجميع:** ويُقصد به توافر إمكانية الإلتحاق بفرصة تعليمية مناسبة وكافية لجميع فئات المجتمع، وكذا توفير البنية التحتية التعليمية المناسبة للجميع من أدوات تعليمية، ومرافق، وخدمات متنوعة، حتي لا يكون التعليم متحيز لفئة على حساب أخرى، بل يسهم بشكل فعال في تضمين ودمج كل فئات المجتمع في العملية التعليمية؛ خاصة الفئات المهمشة.

- **التكيف وفق احتياجات المجتمع المتغيرة:** فإن الحفاظ على حق التعليم لجميع فئات المجتمع، يتطلب النظر إلى النظم التعليمية على أنها مرنة، ومتغيرة، ومتطورة باستمرار لتلبي احتياجات المجتمع المتغايرة، وتفي بالحاجات التعليمية المتغيرة لكل فئات المجتمع، وذلك من خلال تقديم محتوى تعليمي غير متحيز، ومتغير، ومتنوع بتنوع البيئة الاجتماعية، والثقافية التي يعيش فيها الأفراد.

وبذلك ففي ظل سيطرة أدوات التعلم عن بعد ينبغي التفكير بإمعان في تأمين حقوق الأفراد في التعليم، وعدم المساس بها، من منطلق أن تأمين ذلك الحق يضمن تأمين باقي الحقوق الإنسانية، ولتحقيق ذلك يتطلب توفير بنية تحتية تعليمية تكنولوجية لجميع فئات المجتمع، وتسهيل الوصول إليها، وإتاحة فرصة تعليمية مناسبة وكافية ومتنوعة لتتلاءم مع تنوع واختلاف الطلاب باختلاف السياقات المجتمعية الذين يعيشون فيها، وإعداد الطلاب للتكيف مع النظم التعليمية الجديدة المبنية على التكنولوجيا، ولكن الواقع يشير إلى أنه في ظل التوجه إلى نمط التعلم عن بعد الذي فرضته بشدة وإلحاح أزمة كورونا العالمية؛ ضاع حق الكثيرين في التعليم، خاصة الفئات المهمشة الفقيرة؛ بسبب عدم إتاحة الفرص التعليمية لهم إما لعدم توافر الإمكانات والأجهزة التكنولوجية، أو لعدم وصول خدمة الإنترنت إلى كثير من الأماكن الجغرافية النائية الفقيرة، الذين يعيشون فيها؛ ومن ثم بات ينظر للفئات المهمشة المحرومة من حقها في التعليم كالفاقد لأهم مقومات الحياة الإنسانية الكريمة، لأن الحق في التعليم مرادفاً حقيقياً للحق في الحياة، أن إتاحة التعليم للجميع دون تمييز أو تفرقة هو السبيل لحماية الحق في التعليم، وضمان لوصول التعليم إلى مستحقينه.

ثالثًا: طبيعة الفئات المهمشة، وخصائصهم في ظل التعلم عن بعد:

يمثل مفهوم الفئات المهمشة من أكثر المفاهيم تعقيدًا في مجال التربية، نظرًا لتعدد أنواعها وعدم الاتفاق حولها، حيث جاءت كلمة " تهميش" في اللغة العربية بمعنى جعله على الهامش أي عدم إعطائه أهمية، وموضوع أو قضية مهمشة تعني ثانوية غير مهمة، فلان يعيش على الهامش أى لا يشارك في أمور المجتمع (المعجم الوجيز، ٢٠٠١، ص ٦٥٢)، وفي اللغة الإنجليزية التهميش Marginalization يعني: وضع شخص ما في مكانة غير مهمة في المجتمع، والمهمشون Marginalized هم هؤلاء الأفراد غير المندمجين في المجتمع أو يقعون خارج إطار المجتمع (Webster Dictionary).

كما تعددت مفاهيم التهميش إصطلاحًا، ليتسع ويشمل كل أنماط التهميش، حيث عرفه عبد العال (٢٠١٢، ص ١٧) على أنه: " يعبر عن آليات اجتماعية تسبب عدم المساواة بين أفراد المجتمع الواحد، ووجود شكل من أشكال الحرمان في التمتع بشكل متساو بخيرات هذا المجتمع"

وربط تعريف هاشم (٢٠١٨، ص ١٥٨) بين التهميش، والمستوى الاقتصادي للأسر، حيث عرفها على أنه: "إقصاء بعض الفئات المجتمعية من الخدمات التعليمية والصحية إلى جانب انخفاض مستوى المعيشة والحرمان من كافة الخدمات المجتمعية"

كما أجمع تعريف بتكوفسكا (Petkovska, 2015. P. 216) بين التهميش والاستبعاد الاجتماعي في تعريفه أنه: " ظاهرة الاستبعاد الاجتماعي لأقلية معينة أو مجموعة معينة مع إهمال احتياجاتهم والتقليل من أهميتها ومشاركتها في المجتمع"

ومن تحليل التعريفات السابقة لمفهوم التهميش يتضح ارتباطها القوى بمفاهيم متعددة وهي: عدم الاهتمام، وقلة الرعاية، وعدم المشاركة في أي أنشطة مجتمعية، والاستبعاد الاجتماعي، والإقصاء الاجتماعي، كما تشير إلى جملة من الإجراءات التي يتم بناءًا عليها استبعاد طائفة معينة من المجتمع بسبب تمييزات اقتصادية، أو ثقافية أو عرقية، مما ينتج عنه تقسيم المجتمع إلى فئات طبقية.

وما يتعلق بتعريف الفئات المهمشة أو المهمشون فيعرفها سليم (٢٠١٨، ص ١٠٦) على أنها: " فئة أو جماعة من الأفراد يتم استبعادهم أو إقصاءهم، أو حرمانهم من أية حقوق أو فرص أو موارد، أو خدمات، أو أنشطة اجتماعية، أو اقتصادية متاحة للآخرين في المجتمع بشكل متعمد أو غير متعمد مما يؤدي إلى سيطرة أو تحكم فئة أو جماعة على الآخرين، مما يفتقد المجتمع إلى المساواة، والعدالة بين أفراده، وينتقص من حقوقهم، ويهدد إنسانيتهم، وكرامتهم، مما يولد الشعور بالعجز، والحرمان، والعدالة".

كما استخدمت منظمة اليونسكو (٢٠٢٠، ص ٤٢٠) مفهوم "المهمشون" مرادفًا لمصطلح " المحرومون" وتقصد به" تلك الفئات الذين يعيشون داخل ثقافة، أو سياق أو تاريخ معين معرضون لخطر الإقصاء والتمييز بسبب اختلاف خصائصهم، والظروف المجتمعية الذين يعيشونها"

وبتحليل التعريفات السابقة للتهميش والمهمشون يمكن استخلاص جملة من المضامين التربوية لهذا المفهوم، كما يلي:

- مفهوم التهميش أكثر من كونه المعاناة من الفقر والحرمان، ولكن يتسع ليشمل كل ألوان عدم المساواة والتفاوتات والتحيزات لفئة معينة على حساب الآخرى، وكذا جملة المعوقات التي تحول دون حصول فئة من المجتمع على كافة حقوقها الاجتماعية، والاقتصادية، والتعليمية والصحية، وغيرها.
- يعكس التهميش ثقافة الاستبعاد الاجتماعي لفئة معينة من المجتمع، وعدم مشاركتها في المجتمع، وقد يتضمن الاستبعاد الجماعات الفقيرة والجماعات الثرية، فكلاهما فئات مهمشة من منطلق أنهم مستبعدين اجتماعيًا، إلا أن يكمن الفرق في طبيعة الاستبعاد، الفئات الفقيرة مهمشة ومستبعدة إجباريًا حيث لا تمتلك مهارات التفاعل مع المجتمع، والجماعات الثرية قد تهمش أو تستبعد اختياريًا فهي لديها مهارات وإمكانات، ولكنها تعزل نفسها بأرادتها عن المجتمع.
- للتهميش صور عديدة، ومنها: التهميش الاقتصادي: ومتمثل في الفئات التي تعاني من الفقر والاحتياج والبطالة، والتهميش الاجتماعي: متمثلة في الفئات التي تعاني من مشاكل التفكك الأسري، والطلاق، وانخفاض المستوى الثقافي، والتهميش السياسي: الفئات المحرومة من المشاركة في الأنشطة السياسية في المجتمع، التهميش التعليمي: من أهم واخطر أنواع التهميش لأنه هو سبب ونتيجة كل أنواع التهميش الآخرى(سليم، ٢٠١٨، ص ص١٠٨- ١٠٩)، مما يدل إلى ارتباط واندماج كل أنواع التهميش، وصعوبة الفصل بينهم، كما ينبغي التركيز على التهميش التعليمي، والعمل على إزالة جميع المعوقات التي تؤدي إلى التهميش التعليمي؛ باعتباره السبيل للتخلص من التهميش والإقصاء، والهروب من دائرة التهميش بكافة صورها، ودمجهم في المجتمع وتحويلهم إلى فئات اجتماعية متعلمة وفعالة في المجتمع.
- الفئات المهمشة لا تعني عجزها وعدم قدرتها على القيام بدورها في المجتمع، والاندماج معه، بل فهم لديهم العديد من القدرات والمهارات يمكن استثمارها شريطة أن تتاح بيئة مواتية لكي تصل قدراتهم إلى أقصى درجة لها، حيث يمثل استثمار هذه القوى البشرية المتمثلة في الفئات المهمشة تعد ركيزة أساسية للتنمية المستدامة للمجتمع، باعتبارهم قاطرة التنمية في المجتمع، وليس عالة عليه (شقير، ٢٠١٨، ص ٥٩).

- هناك معيارين لتحديد التهميش والمهمشون، هما: معيار موضوعي عرضي: قد يكون الفرد الهامشي عضوًا في جماعتين مختلفتين، يضعه في صراع بين مطالب تلك الجماعتين، مثل المهاجرين، واللاجئين، وفي مثل هذا الوضع يكون سبب التهميش الأوضاع البيئية والمجتمعية المحيطة به، فإذا زالت أوتحسنت خرج من دائرة التهميش، وأخر معيار شخصي فردي: قد يعود التهميش فيه إلى خاصية أو ميزة في شخصية الفرد ذاته، كالأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة، والموهوبين المبدعين؛ فكلاهما في دائرة التهميش لاسباب ذاتية (طنطاوي، ٢٠١٢، ص ٢٥).

ومن التحليل السابق يتبنى البحث المفهوم الآتي **للفئات المهمشة:** " تلك الفئات المستضعفة، والأكثر احتياجًا والأولى بالتربية والرعاية، والذين يتم استبعادهم وإقصاءهم، وحرمانهم من كافة حقوقهم الإنسانية والمجتمعية، سواء كان الحرمان كلي، أو جزئي، أو لا يلبي احتياجاتهم، نتيجة لظروف اجتماعية واقتصادية لم يتمكنوا من مواجهتها، وأدت إلى عدم دمجهم في المجتمع".

من خلال التعريف السابق للفئات المهمشة نجد أن من أبرز **خصائص تلك الفئات،** وهي: الحرمان، ويقصد به كل ألوان الحرمان، من: الحرمان الاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي، والتعليمي، وأيضًا الحرمان النفسي الذي يعد أشد أنواع الحرمان، لأنه يمثل سبب للتهميش ونتيجة له في نفس الوقت، حيث يقصد به " حالة شعورية سالبة تلازم الفرد لعدم إشباع حاجاته الاساسية عند مقارنة أحواله بمعاييره المتوقعة، وتنشأ نتيجة مقارنة الفرد بما يجب أن يستحقه، وما هو محقق له في الواقع"، وهو ما يمكن أن نطلق عليه "تهميش نفسي"، وقد يتسبب في ظهور العديد من الخصائص (إبراهيم، ٢٠١٨، ص ص ٢٩-٣١)، يمكن للباحثة تصنيفها على النحو التالي:

- **خصائص اجتماعية:** تتمثل في الإحساس المستمر للفئات المهمشة بالرفض المجتمعي، والاحتقار من الآخرين، والشعور المتزايد بالوحدة والعزلة، والشعور الدائم بالخوف والتهديد من المجتمع، كما يظل المهمشون يعيشون ويبحثون باستمرار طيلة حياتهم عن مصادر للقضاء على التهميش، والعيش حياة سعيدة.
- **خصائص معرفية:** تظهر في شكل غياب الوعي، وسطحية التفكير، وتشوه إدراكي، سيطرة أفكار لاعقلانية، كما أن هذه الفئات هي الأكثر استجابة لعمليات "تزييف الوعي"، ويسيطر عليهم حالة من التفكير الهجومي العدواني على المجتمع.

- **خصائص نفسية:** قد تصاب تلك الفئات بمجموعة من الأمراض النفسية، وانتشار سلوكيات تنم عن التمرد، والعنف، والتعصب؛ متمثلة في المظاهرات والاحتجاجات، والتطرف الإرهابي.
- **خصائص ثقافية:** متمثلة في الشعور بالإغتراب، وفقدان الهوية، وعدم الانتماء للوطن، نتيجة الصراع القيمي الثقافي القائم بين الفرد، وحقوقه الواجب توافرها من ناحية، وظروف البيئة المحيطة والمتاح له في الواقع من ناحية آخرى، مع اقتران ذلك بعدم شعور الفرد بأهميته، وقيمته في المجتمع، وقد يجعله لقمة سائغة يمكن استغلالها استغلال سيئ من قبل جماعات آخرى.

ومن خلال تحليل طبيعة الفئات المهمشة وخصائصهم اتضح للباحثة أنه في ظل تنامي سيطرة التعلم عن بعد قد يظهر أنماط جديدة من التهميش، لم تكن موجودة من قبل يمكن أن نطلق عليه **التهميش المعرفي:** هو يتضمن الحرمان من المعرفة نتيجة غياب الفرصة التعليمية لتلك الفئات، حيث أصبحت الحياة الهامشية، في ظل حضارة مجتمع المعرفة، والاعتماد على أدوات التعلم عن بعد هي حياة المحرومين معرفياً، ويرتبط ذلك النمط من التهميش بنمط آخر يطلق عليه **التهميش التقني أو التكنولوجي:** وهو نتيجة افتقاد هذه الفئات للأدوات التكنولوجية التي يعتمد عليها التعلم عن بعد، سواء الأجهزة التكنولوجية اللازمة للتعلم عن بعد، أو حتي الاتصال بالإنترنت.

رابعًا: أدوات وآليات التعلم عن بعد، ودورها في إتاحة الفرصة التعليمية للفئات المهمشة:

يُعد التعلم عن بعد أحد أنماط التعلم الحديثة غير التقليدية، التي تعتمد على التكنولوجيا الحديثة، وتقنياتها، فرضه التطور السريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتغييرات في الاقتصاد العالمي، كما ساعد في إنتشاره أزمة كورونا العالمية، وما تسببته من إغلاق للمدارس، حيث حتمت على الأنظمة التعليمية في الدول المختلفة الإعتماد على أدوات وآليات التعلم عن بعد باعتباره السبيل الوحيد للحفاظ على استمرارية التعليم، فكما أن لأسلوب التعلم عن بعد العديد من الإيجابيات، إلا أنه تسبب أيضًا في كثير من السلبيات، وهو ما يقودنا للخوض في تعريفات التعلم عن بعد، وتحديد أدواته وآلياته، وتحليل أهم خصائص وإيجابيات هذا الأسلوب، وكذا الانعكاسات السلبية وراء استخدام هذا النمط التعليمي.

١. مفهوم التعلم عن بعد:

وهو ذلك النمط التعليمي غير التقليدي الذي يقوم على فكرة إتاحة الخدمة التعليمية إلى الأفراد المستحقين لها عن طريق وسائل تكنولوجية حديثة، متخطي بذلك كل قيود الزمان، والمكان، حيث عرفه "عبد المطلب" (٢٠٠٨، ص ١٣٧) بأنه: " تعليم يقوم على استخدام الوسائل التقنية الحديثة في نقل المادة التعليمية لأكبر عدد من الأفراد للتجاوب مع المطالبة الاجتماعية بالحق في التعليم بشكل يتجاوز المكان، والزمان، ولتزويد الراغبين بمهارات جديدة قد لا يوافيها التعليم التقليدي".

كما يعرفها "رمضان" (٢٠٢٠، ص ١٥٣٧) بأن التعلم عن بعد هو: " ذلك النمط من التعليم الذي يتيح نقل التعلم إلى المتعلم في مكان إقامته، أو عمله بدلًا من انتقال المتعلم إلى المؤسسة التعليمية، حيث يتميز بعدم التواصل الكلي بين الهيئة التدريسية، والمتعلمين، ويقدم المادة التعليمية من خلال الشبكة المحلية والعالمية (الإنترنت)".

كما أوضح الفرق بين التعلم عن بعد، والتعليم التقليدي تعريف (والد، ٢٠٢٠، ص ١٥٠) حيث عرفه بأنه:" تعليم يقوم على مفهوم التعلم الذاتي وتوظيف الوسائط التكنولوجية الحديثة في التعليم، وعدم تواجد المعلم والمتعلم في مكان واحد أو توقيت واحد"

وبتحليل واستقراء مفاهيم التعلم عن بعد؛ أصبح جليًا أن التعلم عن بعد يمثل إبداعاً تربوياً حديثاً يتناسب مع الظروف المجتمعية الطارئة، حيث يستهدف الإستفادة من معطيات الإبداع البشرى للتغلب على قيود الزمان والمكان والموضوع، التى قد تعوق العديد من الأفراد للوصول إلى فرصتهم التعليمية، فهو بذلك أحد أهم آليات تحقيق ديموقراطية التعليم، والإنفتاح فى التعليم، ويلعب دورًا حيويًا وفعال في تعظيم إتاحة الفرص التعليمية أمام جميع فئات المجتمع، خاصة إذا تم تطبيق هذا النمط التعليمي بما يتفق مع الأبعاد الفكرية الحاكمة لمفهوم الإتاحة التعليمية.

وفي ضوء التحليل السابق يتبني البحث الحالي **تعريف التعلم عن بعد** كما يلي: "نمط تعليمي غير تقليدي يعتمد على الوسائل التكنولوجية الحديثة، وتقنياتها، ويتخطى قيود الزمان، والمكان، مما يجعله يلعب دورًا حيويًا في تعظيم فرص الإتاحة التعليمية، وإتساع مداها لكل مستحقيها من كل فئات المجتمع الذين لديهم الرغبة فى التعليم، والقدرة عليه؛ وساعد في انتشاره في الآونة الأخيرة تداعيات أزمة كورونا العالمية، والتوجه نحو التحول الرقمي للدولة المصرية"

وعليه فإن لأسلوب التعلم عن بعد عديد من **الأدوات والوسائط التكنولوجية**، نذكر منها علي سبيل المثال ما يلي (غنايم، ٢٠٢٠، ص ٩٧؛ زايد، ٢٠٢٠، ص ص ٤٩٥-٤٩٨):

- استخدام الوسائط التكنولوجية المتعددة: تكون في شكل تسجيلات سمعية أو بصرية باستخدام الأقراص المدمجة، والمرنة، والبث الإذاعي، والتليفزيوني، والهاتف.
- الحزم التعليمية التكنولوجية: حيث تخزن المادة التعليمية في شكل مجموعة من الأقراص المدمجة تخزن تخزين كمية كبيرة من المعلومات.
- منصات تعليمية على الإنترنت: وهي من أهم الأنظمة الإلكترونية الحديثة، التي تهم الطالب والمعلم، مثل منصة موودل، ويتم من خلال بناء مناهج إلكترونية، والتقييم الإلكتروني، ومنصة زووم الخاصة بالتدريس، والاجتماعات، وغيرها من المنصات التي انتشر استخدامها خلال أزمة كورونا العالمية.
- المؤتمرات الأفتراضية (الفيديو كونفرانس): تتطلب الاتصال بشبكات الإنترنت، وتتميز بالتفاعل بين المحاضر والمستمعين، وتتيح إمكانية طرح أسئلة وتفسيرات من الطرفين. والبرامج الإذاعية، والتليفزيونية.

٢. مزايا، وعيوب أسلوب التعلم عن بعد:

يمثل التعلم عن بعد أحد الوسائل المستحدثة للتعامل مع قضية التعليم في ظل أزمة كورونا العالمية، وهو نمط تعليمي حديث ظهر وتطور مع التغيير التكنولوجي السريع، قد يزيد من فرص الإتاحة التعليمية للطلاب الذين لا يستطيعوا الوصول إلى الخدمة التعليمية، نظرا لما فيه من المرونة ما يساعد على تخطي جمود الزمان والمكان، كما يمكن أن يكون السبيل لتضييق الفجوة بين زيادة الطلب على التعليم من ناحية، وضعف قدرة المؤسسات التعليمية على الاستيعاب، كما ساعد على اكتساب العديد من المهارات التكنولوجية، واستيعاب المعلومات بطريقة أفضل، ومن ثم قد يلعب هذا النمط التعليمي دورًا حيويًا في خلق فرص تعليمية جديدة لم تكن موجودة من قبل لكل فئلا المجتمع؛ خاصة الفئات المهمشة؛ نظرًا لما يتمتع به من مزايا عديدة؛ يمكن إجمالها فيما يلي:

- **المرونة:** يعتمد نظام التعلم عن بعد على الوسائل التكنولوجية الحديثة؛ التي تتيح للمتعلم تلقي المادة التعليمية في أى زمان أو مكان في مكان إقامته أو مكان العمل؛ دون التقيد بالحضور إلى المؤسسة التعليمية (زايد، ٢٠٢٠، ص ٤٩٣)، كما بمقدرة هذا النمط التعليمي مراعاة الفروق الفردية التعليمية بين أفراد المجتمع، ويمنح كل فرد القدر التعليمي المناسب لإمكاناته وقدراته ؛ ومن ثم فإن هذا النمط التعليمي لديه الإمكانية للوصول إلى عدد كبير من أفراد

المجتمع، ، الذين يمثل الحصول على التعليم حق مشروع لهم، مما يجعل منه نمط تعليمي فعالاً فى تعظيم فرص الإتاحة التعليمية، وتحقيق ديمقراطية التعليم.

- **التعلم الذاتي:** الاعتماد على أسلوب التعلم عن بعد يساعد في استقلالية المتعلم والاعتماد على ذاته في التعلم (محلب، ٢٠٢١، ص ٣٢٥)، فمن أبرز انعكاسات أسلوب التعلم عن بعد إنها: غيرت النظرة إلى التعليم، وركزت على التعلم، وأصبح يقود ويدير ويوجه العملية التعليمية المتعلم ليس المعلم، فكل متعلم لديه من المهارات ما تجعله يتفاعل مع أدوات التعلم عن بعد وفقًا لقدراته وإمكاناته.
- **استمرارية التعليم:** يعتبر نمط التعلم عن بعد تطبيق عملي لمبدأ استمرارية التعليم، وذلك نظراً لما يتمتع به من مرونة؛ تجعله يلبي ويستجيب لحاجات الأفراد التعليمية المتغيرة والمتنامية، حيث يتيح التعلم عن بعد فرص تعليمية تعويضية، تسهم في استكمال تعليم الأفراد الذين حالت الظروف المجتمعية دون مواصلة تعليمهم، أو لم يتمكنوا من الالتحاق بالفرصة التعليمية، ولديهم الرغبة والقدرة على التعليم، كما يفتح المجال أمام الأفراد لاكتساب مهارات ومعارف جديدة تمكنهم من التنافس في مجالات العمل الجديدة أو تجديد معرفتهم ومهاراتهم في نفس مجالات عملهم.

ومن التحليل السابق لإيجابيات نظام التعلم عن بعد يتضح إلتقاء التعلم عن بعد كنظام حديث غير تقليدي مع النظم التعليمية التقليدية في الأهداف الذي يسعى لتحقيقها، ويكمن الاختلاف بينهما في الوسائل والأدوات والآليات المستخدمة في كلًا منهما، تلك الأدوات التي تكسب نمط التعلم عن بعد مزايا عديدة تجعله يزيد من فرص الإتاحة التعليمية لكل مستحقيه الراغبين والقادرين على التعلم، شريطة أن يُحسن التخطيط له، وتتوافر أدواته لجميع فئات المجتمع، ولكن قد تكون تلك المزايا صعبة المنال، وتتحول المزايا إلى عيوب أولئك الذين لا يملكون أدوات التعلم عن بعد، وأخص بالذكر: الفئات المهمشة الفقيرة المحرومة من كافة الخدمات؛ والذين يعيشون في مناطق جغرافية نائية لا يصل إليهم أي خدمة التعليمية، فيُعد سيطرة أسلوب التعلم عن، والاعتماد الكلي عليه كنمط أساسي في التعلم أكبر تحدي و معوق لهم في اللحاق بالفرصة التعليمية أو استمرارهم في التعلم؛ ويخلق ذلك عديد من المشكلات، والتي يمكن إيضاحها في النقاط التالية:

- **عدم المساواة التعليمية:** حيث أثر الإعتماد على أسلوب التعلم عن بعد وإغلاق المدارس أثر سلبًا على الفئات المهمشة الفقيرة أكثر من غيرها، نظرًا لعدم قدرة الأسر الفقيرة على توفير

أدوات التعلم عن بعد من أجهزة إلكترونية من الحواسب لأبناءها، أو حتي الاتصال بشبكة الإنترنت، وكذا عدم إمتلاكهم المهارات التكنولوجية اللازمة للتفاعل مع أسلوب التعلم عن بعد (القواق، ٢٠٢١، ص ٧٥)، مما ينتج فجوة رقمية بين الطلاب الذين يملكون التعامل مع أدوات التعلم عن بعد، والذين لا يملكون، أدت إلى زيادة مشكلة عدم المساواة الاجتماعية الناتجة عن عدم المساواة في الحصول على المعرفة، ومن ثم أصبحت قضية الإنصاف أكبر مشكلة في استخدام أسلوب التعلم عن بعد، وظهرت تحديات اجتماعية، واقتصادية، ومادية، ليس فقط تحديات تقنية.

- **صعوبة الإندماج، والتفاعل مع أسلوب التعلم عن بعد:** نظرًا لطبيعة المسكن والمناطق الجغرافية الذي يسكنها الفئات المهمشة الفقيرة، حيث تفتقد إمكانية وجود أجهزة الحواسب، كذا تفتقر للارتباط بشبكة الإنترنت (الجوري، ٢٠٢١، ص ٥٣)، ومن ثم فإن الفئات المهمشة هم الأكثر عرضة لعدم مؤائمة أماكن معيشتهم للتفاعل والإندماج مع أدوات التعلم عن بعد، وبالإضافة إلى عدم إمتلاكهم للمهارات التكنولوجية اللازمة للتفاعل مع أسلوب التعلم عن بعد.
- **التكلفة المادية الباهظة وراء استخدام أسلوب التعلم عن بعد:** يتمثل ذلك في ارتفاع تكلفة هذا النمط التعليمي بداية من تأسيس البنية التحتية التكنولوجية، وما تتطلبه من الأدوات التكنولوجية المتطورة، وما تحتاجه من صيانة، بالإضافة إلى التكلفة الباهظة وراء إعداد المادة العلمية التكنولوجية.
- **زيادة الهدر البشري والمادي:** تسبب التوجه إلى نمط التعلم عن بعد في استبعاد عدد ليس بقليل من أبناء الفئات المهمشة من التعليم(الجوري، ٢٠٢١، ص٥١)، حيث دفع بعض الطلاب من الأسر الفقيرة المهمشة إلى عدم إستكمال تعليمهم، أو الخروج من النظام التعليمي نهائيًا، نظرًا للظروف الاقتصادية والاجتماعية السيئة الذين يعيشون فيها، مما أدى إلى زيادة الهدر التعليمي.

ومما سبق، أصبح المطالبة بحق التعليم للفئات المهمشة في ظل أسلوب التعلم عن بعد من الأولويات التعليمية الاجتماعية للدول والمجتمعات؛ لما له من انعكاسات تربوية ومجتمعية على المجتمعات، يمكن توضيحها فيما يلي:

خامسًا: الانعكاسات التربوية المجتمعية لسيطرة فكر وأدوات التعلم عن بُعد على إتاحة حق التعليم للفئات المهمشة:

الإتاحة التعليمية للفئات المهمشة واحدة من أهم المؤشرات التي يتم الحكم في ضوءها على تقدم المجتمعات، كما أن إهمال تلك الفئات يمثل مشكلة مجتمعية متعددة الجوانب، تترك آثار سلبية على الأفراد، والمجتمعات، وفي ظل سيطرة أدوات التعلم عن بعد زادت تهميش تلك الفئات، نتيجة عدم عدالة توزيع الفرص التعليمية وشدة افتقاد تلك الفئات لأدوات التعلم عن بعد، مما ترك تأثيرات تربوية بالغة على الأفراد والمجتمعات، ويمكن تفصيلها من خلال تحليل ونقد الأوضاع التعليمية والمجتمعية للفئات المهمشة؛ فيما يلي:

- **ارتفاع نسبة الأمية:** ينعكس التهميش التعليمي على زيادة أعداد الأميين، وقلة المشاركة في مشروعات التنمية الاقتصادية، مما يمثل عبء اقتصادي على الدولة (قمر، ٢٠١٦، ص ٣٢)، وعليه ففي ظل سيطرة فكر وآليات أسلوب التعلم عن بُعد تعد من أبرز الانعكاسات التربوية التعليمية على إتاحة حق التعليم، كحق إنساني، للفئات المهمشة هو التزايد المستمر في أعداد الأميين، نتيجة التسرب من التعليم، أو عدم الالتحاق به لافتقاد أدوات التعلم عن بعد، مما ينعكس سلبًا في المستقبل على جميع خطط التنمية الاقتصادية، لضعف القدرة الإنتاجية للفرد الأمي، وزيادة نسبة البطالة لعدم امتلاك الفرد الأمي متطلبات سوق العمل، كما يزيد الأمر سوءًا زيادة العبء الاقتصادي للدولة الموجهة لبرامج محو الأمية في المستقبل.
- **انتشار أفكار إرهابية متطرفة:** تتجه الفئات المهمشة إلى خلق ثقافة خاصة بهم، وعادة تكون ثقافة ناقمة معادية للمجتمع، نظرًا لتعرضهم إلى جميع أشكال الظلم الاجتماعي، كل ما سبق يخلق بيئة ملائمة لانتشار أفكار التطرف، والإرهاب(كامل، ٢٠١٢، ص١٣)، وقد انعكس سيطرة فكر وآليات أسلوب التعلم عن بُعد على زيادة جميع صور التهميش حدة، خاصة التهميش التعليمي، الذي ساهم في استبعاد، وانعزال فئة كبيرة من المجتمع، وتبني أفكار عدائية للمجتمع تعبر عن نفسها في صور جرائم إرهابية، فحينما يكتمل مثلث التهميش من جهل، وفقر، وبطالة؛ يسهل معه استقطاب تلك الفئات للقيام بأعمال إرهابية تدمر المجتمع.
- **توارث التهميش والفقر عبر الأجيال:** حرمان الاطفال المهمشين من فرصة تعليمية جيدة في ظل سيطرة أدوات التعلم عن بعد قد يؤدى إلى مزيد من الحرمان في المستقبل متمثل في: فرص عمل أقل، ومستوى معيشي غير لائق، وحالة صحية متدنية، وغياب المشاركة السياسية (Alaraji, 2016, p. 50) ، وهو ما يمكن أن نطلق عليه توريث التهميش في المستقبل، فوجود الفئات المهمشة في المجتمع إذا لم يتم التعامل معهم يزداد نسبتهم في المستقبل؛ من

منطلق أن الفئات المهمشة الفقيرة تنجنب أطفالًا مهمشون بالضرورة فتزداد القضية سوءًا حيث يتوارث الفقر عبر الأجيال، وتزداد الأسر الفقيرة فقرًا وحرمانًا.

- **تفكك الوحدة الوطنية، وضعف الاندماج الوطني:** في ظل سيطرة أدوات التعلم عن بعد، نشأت فجوة تعليمية بين الفئات المهمشة الذين لا يملكون أدوات التعلم عن بعد، وأولئك الذين يملكون أدواته (الدهشان،٢٠١٨، ص ١٦٢)، مما قد يؤدي ذلك إلى خلق حالة من التعددية الثقافية داخل المجتمع الواحد، واختلاف الانتماءات، وتحول المجتمع إلى جزر منعزلة لا يوجد بينها تناغم وانسجام، مما يضعف من تماسك المجتمع، وهو ما يطلق عليه "الاستبعاد الاجتماعي أو ضعف الاندماج الاجتماعي".
- **زيادة حدة التفاوتات الطبقية:** قد انعكس سيطرة التعلم عن بعد علي التركيب الاجتماعي للمجتمع، واشتدد حدة الفجوة الطبقية نتيجة اتساع الفجوة الرقمية، فأصبح أبناء الطبقة الغنية يتمتعون بالخدمة التعليمية الإلكترونية، وهو ما يُحرم منه أبناء الفئات الفقيرة والمهمشة في المجتمع لسوء الأوضاع المجتمعية لتلك الفئات، وعدم إمكانية امتلاك تلك الفئات لأجهزة الكمبيوتر، وعدم وصول خدمة الإنترنت إلى المناطق الذين يعيشون فيها، مما ساهم في زيادة عدم المساواة في الوصول إلى الخدمة التعليمية، واتساع التمايزات الطبقية نتيجة التمايزات التعليمية.

باستقراء ما سبق تُعد تلك الانعكاسات السلبية دافعًا قويًا للدولة وجميع مؤسساتها للعمل الجاد المستمر على إتاحة التعليم لتلك الفئات المهمشة، والقضاء على ظاهرة التهميش، حيث ينبغي إعادة ترتيب الأولويات في الأجندة السياسية، والاجتماعية، والتعليمية، والنظر إلى تلك الفئات كثروة بشرية، وقوة فعالة في تقدم ونهضة المجتمعات، كما يُمثل القصور في تربية وتعليم تلك الفئات قضية اجتماعية واقتصادية وإنسانية شديدة الخطورة تزيد من الهدر، والفاقد المادي والبشري الذي يمتد آثره إلى المستقبل، ومن ثم ينبغي تولي العناية والاهتمام بتربية وتعليم الفئات المهمشة، وإعمال العقل والتفكير والإبداع لطرح مجموعة من المقومات أو المتطلبات التي من شأنها تُعظم فرص الإتاحة التعليمية للفئات المهمشة في ظل الإعتماد على التعلم عن بعد؛ بما يمكنهم من الاستمرار والنجاح في التعليم كحق إنساني مشروع لهم؛ وهو ما نتناوله فيما يلي:

سادسًا: المقومات والمتطلبات اللازمة لتعظيم فرص الإتاحة التعليمية للفئات المهمشة في ظل سيطرة فكر وآليات التعلم عن بُعد:

يمثل فكر وآليات التعلم عن بعد فرصة، وتحدي في نفس الوقت، فهو تحدى اجتماعي، وتربوي أمام الفئات المهمشة في المجتمع لعدم امتلاك أدواته، ومهاراته، كما يعد فرصة يمكن أن تلعب دورًا حيويًا في تعظيم فرص الإتاحة التعليمية لجميع فئات المجتمع خاصة الفئات المهمشة، وتوسيع مدآها، لما يتمتع به من كونه آلية فاعلة في مخاطبة فئات كثيرة من المجتمع، لأن فيه من المرونة ما يجعله يتغلب على قيود الزمان، والمكان التي كثيرًا ما عاقت الأفراد في الحصول على الخدمات التعليمية، كما يساعد ويدعم مبدأ التعليم مدي الحياة (التعليم المستمر)، والتعلم الذاتي، حيث يتيح فرص متعددة ومتنوعة لكل من يرغب في استكمال تعليمه، مما يحتم علينا التفكير في طرق حديثة مبتكرة لإتاحة الفرص التعليمية للفئات المهمشة في ظل التعلم عن بعد، وفتح آفاق جديدة في احتواء ودمج ورعاية الفئات المهمشة في المجتمع، كما أن مجرد محاولة التفكير في علاج لهذه القضية، يحتم علينا توفير مجموعة من المقومات أو المتطلبات التي يمكن اعتبارها بمثابة مقدمات منطقية أساسية لحماية الفئات المهمشة والحفاظ على حقهم الشرعي الإنساني في التعليم، ويمكن إجمالها على النحو التالي:

- نعني بالإتاحة التعليمية للفئات المهمشة، والحفاظ على حقهم الشرعي الإنساني في التعليم أكبر من مجرد توفير الفرصة التعليمية الجيدة لهم؛ بل ضرورة توفير، وتحسين الشروط اللازمة للوصول إلى الفرصة، أي ضرورة العمل بدايةً على تهيئة الشروط والظروف البيئية والمجتمعية والاقتصادية الذين يعيشون فيها تلك الفئات؛ بما يسمح لهم بالاستفادة القصوى من الفرصة التعليمية المتاحة.
- ينبغي العمل في إطار ثلاث أبعاد لتحقيق مبدأ الإتاحة التعليمية للفئات المهمشة، وحماية حقوقهم التعليمية في ظل سيطرة أدوات التعلم عن بعد؛ هم: **البعد الكمي**، ويقصد به توافر عدد من الفرص التعليمية المتنوعة لتستوعب كل ألوان الفروق والتمايزات بين أفراد المجتمع، **والبعد الكيفي والنوعي**: ونعني به إتاحة فرصة تعليمية متميزة تضمن تعليم متميز جيد لكل فئات المجتمع، تؤهل للعمل في فرصة تعليمية جيدة، تحسن من مستوى دخل الفئات المهمشة، **والبعد الاجتماعي**: وهو ما يرتبط بمفهوم ديموقراطية التعليم، والعدالة الاجتماعية، ويتضمن تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الذين يعيشون فيها تلك الفئات.
- حتمية التعامل مع قضية إتاحة الفرصة التعليمية للفئات المهمشة في ظل التوجه إلى التعلم عن بعد من منطلق أنها ليست قضية تعليمية في المقام الاول، ولكنها قضية متعددة الجوانب والأبعاد وتتحكم فيها العديد من العوامل المتداخلة والمتشابكة؛ فهي قضية اقتصادية تنشأ نتيجة

الحرمان الاقتصادي، وغياب العدالة الاقتصادية وتحيز فرص العمل لطبقات المجتمع الغنية المتميزة، وبالمثل قضية اجتماعية تنشأ من الاستبعاد الاجتماعي لتلك الفئات والنظرة الدونية لهم باعتبارهم الطبقة الدنيا في المجتمع، وقضية ثقافية نتيجة الحرمان الثقافي لتلك الفئات وعدم قدرتهم على التفاعل مع مجتمع المعرفة الذي نعيشه بكل متطلباته، وكل ما سبق يمكن التعبير عنه في مقولة: " أن إتاحة الفرصة التعليمية للفئات المهمشة قضية تربوية تعليمية لا يمكن عزلها عن السياق المجتمعي المحيط بها، فهي تؤثر فيه، وتتأثر به".

- العمل على تغير اتجاه وفكر المجتمع السائد حول اعتبار أسلوب التعلم عن بعد بديلاً للتعليم التقليدى المدرسي، أو تصحيحاً له بالضرورة، كما لا يجب النظر إليه بحسبانه طرحاً تعليمياً جديداً، ولكنه أسلوب تعليمى حديث، تشتد الحاجة إليه اليوم لمواجهة متطلبات العصر، ومعطيات مجتمع المعرفة؛ بتحدياته وتداعياته، والتى يعجز النظام التعليمي التقليدى عن مواجهتها، ومن ثم تصحيح النظرة إلى أسلوب التعلم عن بعد، باعتباره إضافة للنظام المدرسي التقليدى، يتكامل معه، يسانده ويدعمه، مما يسهم في إثراء بيئة التعلم، وإتاحة فرص تعليمية جديدة لكل فئات المجتمع
- يرتبط تحقيق مبدأ الإتاحة التعليمية للفئات المهمشة بتحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع، فحينما تغيب صور العدالة الاجتماعية في المجتمع ينتشر الفقر، والتهميش والإقصاء والاستبعاد لفئات معينة من المجتمع، كما يساعد التعليم بتعدد صوره الحالية إلى تدعيم التركيبة الاجتماعية للمجتمع، واستمرارها، وإعادة إنتاجها، وهو ما يحدث في ظل التوجه إلى أسلوب التعلم عن بعد؛ فلم يعد التعليم متاحًا للجميع، بل أصبح تعليم طبقي متمايز، تتمايز فيه الفرص التعليمية ويستفيد منها الطبقات الغنية القادرة ماديًا، حيث يمتلكون أدواته ومهاراته، بينما حُرم أبناء الفئات الفقيرة المهمشة من تلك الفرص التعليمية، لأنهم لا يملكون أدواته ومهاراته، مما ساعد على إعادة إنتاج المجتمع الطبقي، ويزداد التهميش التعليمي للطبقات الفقيرة، ومن ثم ينبغي انحياز جميع السياسات المجتمعية والتعليمية لصالح الفئات المهمشة، وبذل المزيد من الجهود لإتاحة فرص تعليمية علاجية بديلة تعويضية للفئات المهمشة.
- ضرورة توجيه اهتمام وعناية القائمين على شئون التعليم بالفئات المهمشة، ووضعها في دائرة الاهتمام عند التخطيط لأى تطوير، أو إصلاح في التعليم، واعتبار أي برنامج للإصلاح التعليمي لن يُجدي المنشود من ورائه، ولن يحقق أهدافه دون تدعيم مجتمعي من كل فئات المجتمع، واستفادة كل أفراد المجتمع منه، لاسيما الفئات المهمشة، كما ينبغي الإشارة إلى أن:

وجود تلك الفئات في بعض المجتمعات له أبعاد استبدادية إنحيازية، حيث تنحاز برامج الإصلاح التعليمي إلى الفئات الغنية، والمتوسطة، على حساب التضحية بالفئات الفقيرة المهمشة، وهو بالضرورة يعكس انحيازات الدولة، والسياسات تجاه الفئات الغنية والمتوسطة، وتهميش الفئات الفقيرة، ومن ثمَ فإن نجاح أي برنامج للإصلاح التعليمي يتطلب إعادة ترتيب أولويات الأجندة الاجتماعية التعليمية لصالح الفئات المهمشة، وحماية حقوقهم التعليمية، لأن العائد من تلك البرامج الإصلاحية أكبر من كونه عائد مادي مجرد، إنما هي عوائد اجتماعية تؤثر في تشكيل المجتمع وتكوين طبقاته، وتحدد مكانة الأفراد، وأدوارهم الاجتماعية المستقبلية.

- العمل المستمر على تحديد الحاجات التربوية التعليمية للفئات المهمشة في المجتمع، تلك الحاجات التي بمجرد إشباعها يقلل من شعورهم بالحرمان والاستبعاد، ويسهم بشكل إيجابي في دمجهم بفعالية في خطط التنمية المستدامة للمجتمع، ومن أهم الحاجات التربوية التعليمية للفئات المهمشة هي توفير الفرص التعليمية لدمج تلك الفئات في التعليم، والاستمرار فيه من خلال المتابعة المستمرة لتلك الفئات، والتواصل المستمر مع أسر تلك الفئات، وإزالة كل الصعوبات التي تحول دون استمراريتهم في التعليم، حتى لا يرتدوا للأمية، وفي ظل التوجه إلى التعلم عن بعد تظهر حاجات تربوية تعليمية مغايرة، ومتنامية تختلف شكلًا ومضمونًا عما كانت عليه، أهمها علي سبيل المثال: الحاجة إلى الاندماج مع المجتمع التكنولوجي الرقمي، والتفاعل معه، مما يتطلب بذل العديد من الجهود لتلبية تلك الحاجات التربوية المتنوعة من توفير الأدوات التكنولوجية، والتدريب على اكتساب المهارات التقنية اللازمة للتعامل التكنولوجي والاندماج في الفرصة التعليمية الإلكترونية.
- الدور الهام لوسائل الإعلام، والمؤسسات الدعوية في رفع مستوى وعي المجتمع، وتعديل نظرة المجتمع تجاه الفئات المهمشة، حيث يكمن دورها في إلقاء الضوء على تلك الفئات وحقوقهم، وإبراز مشكلاتهم التعليمية للرآي العام، وعدم إهمالهم، ومحاولة الوصول إليهم داخل بيئتهم والعمل على تحسينها، ذلك من منطلق أن البداية الحقيقية لتعظيم إتاحة الفرص التعليمية للفئات المهمشة الرصد والتشخيص الدقيق للمشكلات التي أدت إلى تهميشهم، واستبعادهم.
- الحث على دعم الأعمال التطوعية الموجهة نحو تقديم الرعاية والعناية بالفئات المهمشة، والعمل على تثقيفهم سياسيًا، واجتماعيًا؛ من خلال توفير بيئة مواتية للعيش حياة إنسانية كريمة من توفير مناطق سكنية، ومصادر للمياة، وخدمات الصحية، وكذا توفير بنية تحتية

تكنولوجية في شكل وحدات ومراكز تعليمية متواجدة داخل بيئة تواجد الفئات المهمشة، تتيح لهم الأدوات التكنولوجية اللازمة لدمجهم في التعلم عن بعد.

- تعبئة الجهود والسياسات الرسمية، وغير الرسمية للحد من تفاقم وزيادة حجم الفئات المهمشة، والعمل الجاد على إتاحة الفرص التعليمية للفئات المهمشة من خلال مشاركة كل مؤسسات المجتمع التعليمية النظامية والغير نظامية في توفير فرص تعليمية غير تقليدية للوصول إلى بيئات الفئات المهمشة، ودمجهم في ممارسات تربوية تزودهم بالمهارات الأساسية الضرورية للتفاعل مع أدوات التعلم الحديثة.
- توجيه جهود الدولة التعليمية تجاه الموهوبين والمتفوقين باعتبارهم فئات مهمشة أيضًا من منطلق استبعادهم اجتماعيًا، وتعليميًا، وعدم قدرة النظام التعليمي على التعامل معهم، فيأتي دور التعلم عن بعد، واستخدام الوسائط التكنولوجية المتقدمة لتتيح للطلاب المتفوقين، والموهوبين وسائط تعليمية حديثة تتفق مع تميزهم العلمي، والفكري، ومن ثم تلعب أدوات التعلم عن بعد دورًا حيويًا في مراعاة الاختلافات والفروق الفردية لكي يتعلم كل فرد على حسب قدراته واستعداداته.

وختامًا جاء هذا البحث انطلاقًا من التفكير المستمر المُلح لضرورة وضع تصور أو رؤية نتمنى تحقيقها في النظام التعليمي، وهي "أن يكون التعليم كحق إنساني متاح للجميع دون إقصاء أو استبعاد لفئة، وإنتقاء فئة أخرى، ويلبى الحاجات المجتمعية المتنوعة، ويستجيب لمتطلبات ومعطيات العصر"، وباعتبار الحق في التعليم هو حق إنساني مشروع مؤسس وسابق لغيره من الحقوق الإنسانية الأخرى، يتضمن مجموعة من الحقوق كالحق في المشاركة، والحق في المعرفة، والحق في التفكير الحر والإبداع، ينبغي إتاحته لكل قادر، راغب في التعلم، وتوفيره أدواته وآلياته لجميع فئات المجتمع؛ خاصة الفئات المهمشة تلك الفئات المحرومة ليس فقط تعليميًا، إنما ماديًا، واقتصاديًا، واجتماعيًا، وثقافيًا، ونفسيًا، تلك الفئات المهملة في المجتمع المستبعدة من ممارسة كافة حقوقها، لذا وجهت الدولة عديد من الجهود عبر السنوات السابقة لتمكين تلك الفئات من الفرصة التعليمية، ومحاولة دمجهم في المؤسسات التعليمية، إلا أن زاد الأمر صعوبة وسوءًا خلال الآونة الأخيرة، والتوجه المتنامي نحو التعلم عن بعد، الذي فرض نفسه بقوة في ظل معاناة العالم خلال أزمة كورونا، وإغلاق المدارس، فأصبحت الفئات المهمشة هي أكثر الفئات المجتمعة تضررًا جراء هذه الأزمة؛ فزادت أعداد المتسربين من التعليم، وزادت الفئات المهمشة حرمانًا واستبعادًا، وتفاقمت مشكلة التهميش بكافة صورها، واختل مبدأ الإتاحة التعليمية لتلك الفئات، نظرًا لعدم قدرتهم على

التفاعل مع متطلبات هذا النمط من التعلم من أدوات ومهارات، في هذا السياق جاء هذا البحث لتوجيه الاهتمام للفئات المهمشة؛ باعتبارهم جزءً لا يتجزأ من النسيج الوطني، لا يمكن تغافله أو إهماله، أو استبعاده، والدولة والمجتمع مسئولون عن حماية حقهم الشرعي الإنساني في التعليم، وكذا محاولة تغير نظرة المجتمع إلى تلك الفئات من كونهم عالة على المجتمع، وسببًا في تخلفه وتعطيل مسيرته نحو التقدم إلى كونهم قوة وثروة بشرية داعمة لبناء المجتمع؛ ينبغي دمجهم في جميع عمليات التنمية المستدامة، وهو ما يحتم علينا بالضرورة توجيه سياسات الرعاية والاهتمام لصالح تلك الفئات، وتوظيف ما لديها من قدرات ومهارات، فقد تنجح وتتميز تلك الفئات أكثر من غيرها من الفئات المجتمعية الأخرى، لما لديها من رغبة قوية لإثبات وتحقيق الذات، وبذلك فهذا البحث خطوة على مسار الطريق لأستقراء الواقع المجتمعي التعليمي للفئات المهمشة في ظل تنامي فكر، وآليات التعلم عن بعد، ومحاولة طرح رؤى ومقومات ينبغي أخذها في الاعتبار لتعظيم فرص الإتاحة التعليمية للفئات المهمشة.

قائمة المراجع:

أولًا: المراجع باللغة العربية:

١. إبراهيم، لطفي عبد الباسط، ٢٠١٨، التهميش الاجتماعي وآثاره النفسية على الفرد، والمجتمع، المؤتمر العلمي الثامن: تربية الفئات المهمشة في المجتمعات العربية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة– الفرص والتحديات، كلية التربية، جامعة المنوفية، سبتمبر، ص ص ٢٦–٣٣.

٢. إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، ٢٠٠٠، قرار الجمعية العامة تحت رقم ٥٥/ES R/A/2 ، الدورة الخامسة والخمسون، البند ٦٠ من جدول الأعمال بتاريخ ١٣ سبتمبر، ص ص ٧–٨.

٣. اتفاقية حقوق الطفل، ١٩٨٩، متاح في:

https://www.ohchr.org/ar/professionalinterest/pages/crc.aspx.

٤. الأمم المتحدة، الاعلان العالمي لحقوق الإنسان، ١٩٤٨، متاح في:

https://www.un.org/ar/universal-declaration-human-rights

٥. جمهورية مصر العربية، رئاسة الجمهورية، دستور ١٩٥٦، المادة ٤٩، المادة ٥٠.

٦. جمهورية مصر العربية، رئاسة الجمهورية، دستور ١٩٧١، المادة ١٨، المادة ٢٠.

٧. جمهورية مصر العربية، رئاسة الجمهورية، دستور ٢٠١٤، المادة ١٩.

٨. جمهورية مصر العربية، رئاسة مجلس الوزراء، ٢٠١٦، **استراتيجية التنمية المستدامة-مصر ٢٠٣٠**، مصر.

٩. الجوري، منير، ٢٠٢١، التعلم عن بُعد ورهان العدالة الاجتماعية، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، مركز جيل البحث العلمي، ع ٧٤، أبريل، ص ص ٣٩-٥٥.

١٠. الدهشان، جمال علي خليل، ٢٠١٨، كلمة رئيس المؤتمر التي ألقيت في المؤتمر العلمي الثامن الدولي الرابع لكلية التربية جامعة المنوفية" تربية الفئات المهمشة في المجتمعات العربية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة- الفرص والتحديات، في الفترة من ١١-١٦ سبتمبر.

١١. الدهشان، جمال علي خليل،٢٠٢٠، مستقبل التعليم بعد جائحة كورونا: سيناريوهات استشرافية، المجلة الدولية للبحوث في العلوم التربوية، االمؤسسة الدولية لآفاق المستقبل، مج ٣، ع ٤، أكتوبر، ص ص ١٠٥-١٦٩.

١٢. ربيع، حنان محمد، ٢٠٠٩، اللامساواة الافتراضية والرقمية قضية تعليمية أخلاقية، المؤتمر الدولي السابع" التعليم في مطلع الألفية الثالثة: الجودة- الإتاحة- التعليم مدى الحياة"، مج ٢، جامعة القاهرة، معهد الدراسات التربوية، يوليو، ص ص ٩٣٨- ٩٥٦.

١٣. رضوان، حنان أحمد محمد؛ شعلة، أحمد عبد الفتاح؛ وآخرون، ٢٠٢٠، العدل التربوي وعلاقته بتكافؤ الفرص التعليمية وديموقراطية التعليم، مجلة كلية التربية، كلية التربية، جامعة بنها، مج ٣١، ع ١٢١، يناير، ص ص ٤٩٦-٥١٦.

١٤. رمضان، محمد جابر محمود، ٢٠٢٠، دور التعلم عن بُعد في حل إشكاليات وباء كورونا المستجد، المجلة التربوية، كلية التربية، جامعة سوهاج، ج ٧٧، سبتمبر، ص ص ١٥٣١-١٥٤٣.

١٥. زايد، محمد، ٢٠٢٠، أهمية التعلم عن بعد في ظل تفشي فيروس كورونا، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي أمين العقال، معهد الحقوق والعلوم السياسية، مج ٩، ع ٤، ديسمبر، ص ص ٤٨٨- ٥١١.

١٦. سليم، هانم خالد محمد محمد، ٢٠١٨، خريطة نعليمية مقترحة لتحقيق العدالة التربوية لبعض الفئات المهمشة من ذوي الاحتياجات الخاصة بمحافظة الشرقية، مجلة كلية التربية، جامعة المنوفية، كلية التربية، مج ٣٣، عدد خاص، سبتمبر، ص ص ٨١- ١٣٣.

١٧. شقير، زينب محمود، ٢٠١٨، الفئات المهمشة بين الرعاية والاهتمام قديمًا، وحديثًا، مجلة كلية التربية، جامعة المنوفية، عدد خاص، السنة ٣٣، ص ص ٥٣- ٦٤.

١٨. الطنطاوي، آمال، ٢٠١٢، المهمشون في صعيد مصر: آليات السيطرة والخضوع، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

١٩. عبد الحي، أسماء الهادي إبراهيم، ٢٠٢٠، تعليم المهمشين في مصر على ضوء بعض الاتجاهات الدولية الحديثة: رؤية مقترحة، المجلة التربوية، جامعة سوهاج، كلية التربية، ج ٧٨، أكتوبر، ص ص ٢٠٥٣- ٢١١٤.

٢٠. عبد العال، محمد سيد ضاحي، ٢٠١٢، التعليم والاستبعاد الاجتماعي بمصر: دراسة تتبعية لخريجي المدارس الفنية الصناعية، رسالة ماجستير، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة.

٢١. عبد القادر، محمود هلال عبد الباسط، ٢٠٢١، المجلة التربوية، جامعة سوهاج، كلية التربية، ج ٨٣، مارس، ص ص ١-١٧.

٢٢. عبد المطلب، أحمد محمد، ٢٠٠٨، ديموقراطية التعليم العالي في ضوء بعض أنماط التعليم عن بعد، المؤتمر العلمي السنوي السادس عشر" التعليم عن بعد في الوطن العربي"، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، كلية التربية، جامعة بورسعيد، يناير، ص ص ١٣٠-١٨٤.

٢٣. عثمان، رانيا وصفي، ٢٠١٨، متطلبات تطبيق التعليم الشامل لتمكين بعض الفئات المهمشة في مصر في ضوء تجارب بعض الدول، مجلة كلية التربية، جامعة المنوفية، مج٣٣، عدد خاص، سبتمبر، ص ص ٣٣٤- ٣٧٣.

٢٤. عمار، حامد؛ شحاته، صفاء، ٢٠١١، المرشد الأمين لتعليم البنات والبنين في القرن الحادي والعشرين، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.

٢٥. عمار، حامد، ٢٠٠٨، لزوميات الحق والعدل في التعليم، مستقبل التربية العربية، المركز العربي للتعليم والتنمية، مج ١٤، ع ٥١، يونيو، ص ص ٤١٢- ٤٢٤.

٢٦. العطار، سلامة صابر محمد؛ مرسي، سعيد محمود، ٢٠١٨، الحق في التعليم مدخل لتوفير الاحتياجات التربوية للمهمشين من أجل التنمية المستدامة، المؤتمر العلمي الثامن"تربية الفئات المهمشة في المجتمعات العربية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة- الفرص والتحديات"، جامعة المنوفية، كلية التربية، سبتمبر، ص ص ١٤٩-١٥٤.

٢٧. على، سعيد إسماعيل، ٢٠٠٥، العدل التربوي وتعليم الكبار، عالم الكتب، القاهرة.

٢٨. على، سعيد إسماعيل، ٢٠١١، من الأزمة إلى الإصلاح، العقل التربوي العربي، دار السلام، القاهرة.

٢٩. علي، عزة أحمد صادق، ٢٠١٩، تصور مقترح لتربية الفئات المهمشة في ضوء بعض الاتجاهات الحديثة، مجلة العلوم التربوية، جامعة جنوب الوادي، كلية التربية بقنا، ع ٤١، ديسمبر، ص ص ١٦-٧٣.

٣٠. غنايم، مهني محمد إبراهيم، ٢٠٢٠، التعليم العربي وأزمة كورونا: سيناريوهات للمستقبل، المجلة الدولية للبحوث في العلوم التربوية، المؤسسة الدولية لآفاق المستقبل، مج ٣، ع ٤، أكتوبر، ص ص ٧٥- ١٠٤.

٣١. قناوي، شاكر عبد العظيم، ٢٠٢٠، جائحة كورونا والتعلم عن بُعد: ملامح الأزمة وآثارها بين الواقع والمستقبل والتحديات والفرص، المجلة الدولية للبحوث في العلوم التربوية، المؤسسة الدولية لآفاق المستقبل، مج ٣، ع ٤، أكتوبر، ص ص ٢٢٥- ٢٦٠.

٣٢. قمر، عصام توفيق عبد الحليم، ٢٠١٦، الاستبعاد الاجتماعي في التعليم المصري- دراسة تحليلية، مجلة عالم التربية، المؤسسة العربية للاستشارات، القاهرة، س ١٧، ع ٣٥، يناير، ص ص ١-٤.

٣٣. القواق، محمد، ٢٠٢١، التعلم عن بُعد في ظل جائحة كورونا: التحديات المفروضة والمسئوليات المجتمعية، البيان، المنتدى الإسلامي، ع ٤٠٧، مارس، ص ص ٧٢-٧٩.

٣٤. كامل، محمد عبد السلام، ٢٠١٢، مشكلة تهميش الشباب اجتماعيًا بين الواقع، والحل: قراءة لبعض آراء الشباب العربي، مجلة فكر وإبداع، مكتبة الأنجلة المصرية، مج ٧٢، ديسمبر، ص ص ١١- ٤٣.

٣٥. مجمع اللغة العربية، ٢٠٠١، المعجم الوجيز، وزارة التربية والتعليم، جمهورية مصر العربية.

٣٦. محلب، فايزة، ٢٠٢١، التعليم عن بعد في ظل جائحة كوفيد ١٩" الواقع، والتحديات": دراسة استقصائية لآراء الطلبة، دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، مج ٢١، ع ١، يونيو، ص ص ٣٢١- ٣٣٨.

٣٧. المؤتمر العالمي حول التربية للجميع (جومتيان، تايلاند)، ١٩٩٠، مجلة التربية، اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم، قطر، س ٢٠، ع ٩٤، ص ص ٣٠٤-٣٣٣.

٣٨. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ٢٠٢٠، التقرير العالمي لرصد التعليم لعام ٢٠٢٠" التعليم الشامل للجميع: الجميع بلا استثناء"، ٢٣ يونيو، متاح في: https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000374366/PDF/374366ara.pdf.multi.page=277.

٣٩. منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، ٢٠١٩، استراتيجية كل طفل يتعلّم، استراتيجية اليونيسف التعليمية ٢٠١٩- ٢٠٣٠، سبتمبر.

٤٠. المهدي، مجدي صلاح طه، ٢٠١٨، العدالة التعليمية البعد الغائب في تربية الفئات المهمشة في المجتمع المصري: دراسة تحليلية، المؤتمر العلمي الثامن: "تربية الفئات المهمشة في المجتمعات العربية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة- الفرص والتحديات"، جامعة المنوفية، كلية التربية، سبتمبر، ص ص ١٢٦-١٣٢.

٤١. الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، يونيو ١٩٨١ متاح في: http://hrlibrary.umn.edu/arab/a005.html

٤٢. هاشم، صالح، ٢٠١٨، الحماية الاجتماعية للفقراء- قراءة في معنى الحيلة لدى المهمشين، الجيزة، أطلس للنشر والانتاج الاعلامي.

٤٣. والد، حسن بن عيسى أحمد الدش، ٢٠٢٠، آثر جائحة كورونا على تحول العملية التعليمية من التعليم التقليدي إلى التعليم عن بعد، مؤتمر الدولي الأفتراضي لمستقبل التعليم الرقمي في الوطن العربي، إثراء المعرفة للمؤتمرات والأبحاث، مج ٢، نوفمبر، ص ص ١٤٨-١٦٥.

ثانيًا: المراجع باللغة الإنجليزية:

44. Bynner, John; Reder, Steve; Parsons, Samantha; and Strawn. Clare; 2008; The Digital Divide; Computer Use, Basic Skills and Employment, A Comparative Study in Portland, USA and London, England, National Research and Development Centre for Adult Literacy and Numeracy, University of London, October.

45. Santoyo, Arturo Serrano, 2003, Estimation and Characterization of The Digital Divide, 2003 Round Table on Developing Countries Access to Scientific Knowledge, The Abdus Salam ICTP, Trieste, Italy.

46. UNICEF,2007, A Human Rights- Based Approach to Education, United Nations Children's Fund/ United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, New York, USA.
47. Hegar, Rebecca L.,2012, Paulo Freire: Neglected Mentor for Social Work, Journal of Progressive Human Services, Routled Taylor & Francis Group,p p159–177
48. Webster Dictionary, Available at:

. https://www.merriam-webster.com/dictionary/marginalization

49. Petkovska, Viktorija,2015, Coping with Marginalized students Inclusion in E Teacher Training, Journal of Education and Practice, Vol. 6, No.18, p p 216-220.
50. Alaraji, Faiza,2016, Primary Education Reform Targeting Marginalized Groups: The Role of local Non- Government Organizations in Slum Affairs in Cairo, the degree of Master of Public Administration, Dissertation School of Global Affairs and Public Policy, The American University in Cairo. Available at:
http://dar.aucegypt.edu/bitstream/handle/10526/4591/Thesis%20,Faiza%20Alaraji%20Final.pdf?sequence=4.